

PROVISIONAL

A/46/PV.8
4 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة



جامعة الدول العربية

OCT 17 1991

بيان في الاجتماع السادس والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠٠٠

الرئيس : السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية)
شمس : السيد مدين (مياثمار)
(نائب الرئيس)

- خطاب السيد كارلوس أندرادي بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا
المناقشة العامة [٩] (تابع)

القى كلمة كل من :
السيد غينتر (ألمانيا)
السيد شيان شيتشن (الصين)
السيد هيرد (المملكة المتحدة)
السيد دينستير (تشيكوسلوفاكيا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطيع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فيجبى الا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . ويجبى ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الخصم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ .

خطاب السيد كارلوس اندربيز ، رئيس جمهورية فنزويلا

الرئيس : تستمع الجمعية أولا إلى خطاب رئيس جمهورية فنزويلا .

اصطبخ السيد كارلوس اندربيز ، رئيس جمهورية فنزويلا ، إلى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس : يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب برئيس جمهورية فنزويلا ، السيد كارلوس اندربيز ، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبته الجمعية العامة .

الرئيس بيريز (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد أتيت أمام ممثلي مجتمع الأمم لكي أعبر عن وجهات نظر بلدي بالنسبة - لقضايا عصرنا العظيم ، ولاشك من جديد التزامنا بالتفاهم والتضامن .

ولكن قبل البدء في خطابي ، أود أن أتوجه بالكلام تهانئ للسيد سمير الشهابي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين ، وأود أن أعرب ، بالنيابة عن فنزويلا ، عن ترحيبها الحار بالدول التي تنضم الآن إلى منظمتنا ، استونيا ولاتفيا وليتوانيا وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية وميكرونيزيا وجزر مارشال .

تحدث هذه المداولات في وقت تتعدد فيه معالم نظام دولي جديد ولا يمكن للبلدان النامية أن تتغيب عنه .

وعليينا نحن ، البلدان الممثلة هنا ، أن نكفل عدم تراجع أو تناقص الأهمية الخطيرة لهذا الزمن الفريد ، وأن نكفل لا تخدم قوة الدفع الواudedة التي أطلقت لها العنوان تلك التغيرات الباهرة .

لقد خلتنا وراءنا فصولاً من المواجهة والصلف والتعنت وفترات من الخلافات العقائدية الحمقاء سادت فيها لغة الردع النووي الرهيب .

ويجب لا تدفعنا توقعاتنا بعالم أقل تصارعاً إلى التباطؤ في معالجة التحديات والمعضلات التي تواجهنا أو إلى تجاهلها . في بعضها قديم ، والبعض الآخر جديداً خلفه

(الرئيس بيريز)

عالم ثنائي القطب لا يزال يمليء الاحداث التاريخية بصفة قوامها عدم التكافؤ والجور . إن بناء السلم يتطلب نظرة مبتكرة إلى المراحل التي لا تزال قائمة ، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجهها الاقليات العظمى من الجنس البشري والهوة المتزايدة بين الفقر والرخاء .

ولتحريك الان من المواجهة بين الشرق والغرب إلى التعاون بين الشمال والجنوب الذي سيقودنا إلى عالم واحد متعدد .

لقد آن الاوان لكي نطلب من الولايات المتحدة وكوبا ان تتوقفا عن المواجهة التي بدأت في إطار الحرب الباردة . ولتحدونا الشقة في قيام كوبا بفتح ابوابها للمفهوم العالمي للديمقراطية ، وهذا ما ترجوه جميعا ، وفي قبول الولايات المتحدة اجراء حوار يضع نهاية للعقوبات التي فكت كل ميرراتها ولم يعد لها محل .

إن المسرح العالمي ، المفعم بالتوقعات وعلامات الامتناع مسرح يسيطر عليه تطور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيaticي المنكب الان على عملية اختيار سياسي واقتصادي حيوية .

ومقابيل المصالح بين العراق والكويت ، التي تزيدتها تعقيدا أزمة الشرق الاوسط التي لا تنتهي ، قد اعادت إبراز وتوسيع الحاجة إلى استئناف نظام عالمي جديد ينهي هذه الحالات .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن دعمنا القوى للجهود التي يبذلها السيد بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة بهذه عقد مؤتمر للبلدان المشتركة في المصالح العربي الإسرائيلى ، وهو مصالح يهدد بتفويف العملية المؤشرة التي انهت احتلال الكويت .

ويتبين من الاحداث في الشرق الاوسط والاتحاد السوفيaticي وأوروبا الشرقية وآسيا وافريقيا ان هناك عقبات ضخمة في سبيل تحقيق نظام عالمي جديد ، مما يجعل من الضروري ان نعرف من جديد الامن الدولي ونستabilise اليات اكثر فعالية . وتؤدي التوترات ذات الطبيعة الإقليمية او العرقية او الدينية والارتفاع المفاجئ في الشعور الوطني إلى مشاكل خطيرة ذات حدة لا يمكن تفسيرها .

والتفكك الذي يتهدد دولة يوغوسلافيا لا يمكن للأمم المتحدة أن تعتبره مشكلة داخلية . وتنضم فنزويلا إلى أولئك الذين يدعون إلى استعادة السلام في يوغوسلافيا . وتأكيد موقف الدول الأعضاء في المنظمة التي تشجع مناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن . إن الترابط ظاهرة تسببها الحقائق المعقدة للعالم المعاصر ، ولكن هذا الترابط يجب إلا يظل شكلاً جديداً من أشكال التبعية يعوق الجهود المبذولة لإدماج بلدان الجنوب في الاقتصاد الدولي ، كما ورد في تقرير لجنة الجنوب التي كنت عضواً فيها .

وفي هذا الإطار ، تكتسب حرفة عدم الاتحياز أهمية فريدة توافق زوال اللغة العقائدية الماضية ، وتكون مهمتها الان المشاركة في التشجيع الفعال على التمازن بين الجنوب والجنوب وتعزيز الحوار مع الشمال .

ويمكنتني القول بتفاول إن هذا العصر التاريخي الجديد الذي يبدأ الان يؤدي إلى إدراج نهج شامل للعلاقات بين الشمال والجنوب في جدول الاعمال الدولي بحيث يفهم الترابط على أنه نسيج تتلاطم فيه المشاكل والحلول . إن هناك مجالات وانشطة عديدة مفيدة يمكن أن تؤدي إلى استخدام مهنية جديدة في العلاقات بين الشمال والجنوب . فالحفاظ على البيئة ومكافحة الاتجار بالمخدرات أمران لهما اولوية عالمية .

وهاتان المسالتان ماثلتان في مستقبل أمريكا اللاتينية سواء في ذلك أجزاؤها القارية أو الواقعة في البحر الكاريبي . في العام الماضي تحدثنا في هذا المختل عن التقدم الذي أحرزته الديمقراطية في بلداننا ، وقلنا إنه كي لا ينعكس مسار هذا التقدم ، لا بد من إيجاد حل لمشاكل الفقر المدقع والخطير . إن برامج التكيف الهيكلي على معيد الاقتـمـاد الكلـيـ التي هي برامج ضرورية لتحـديـ مجـتمـاتـنا ، ولا مناص منها ، برامج لا يمكن أن تمضي قدما دون أن تلازمها حرب تشن على الجوع والبطالة وعدم توفر الفرض .

إن الديمقراطيات التي ترسخت في أمريكا اللاتينية لن تكون آمنة إذا عجزت حكومات المنطقة عن تحسين نوعية حياة شعوبها . وديمقراطياتنا لن تستطيع أن تستمر إذا ما تعاظم الفقر المدقع وإذا ما تفاقمت التوترات الاجتماعية . نحن لا نريد مساعدة ، بل ما نريد هو التجارة بمعدلات متبادلة ومتوازنة . إننا نريد نهاية مرضية لجولة أوروغواي التي لا تزال تعيقها المواجهات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا ، هي حين ان تجارتـناـ نـحنـ تـتـعـرـفـ لـتـدـابـيرـ حـمـائـيـةـ وـاسـعـةـ النـطـاقـ منـ جـانـبـ الـبـلـدـانـ الصـنـاعـيـةـ .

ويجب علينا أن نعترف - هذا ما لم نكن نحن أبناء أمريكا اللاتينية نفعله في الماضي - بأن علاقاتنا مع الولايات المتحدة آخذة في التغير نحو الأفضل . ولكن يبدو

بطريقة او باخرى ان اوروبا لم تستطع بعد ان تستوعب أهمية منطقتنا ، رغم اندماجها تبعاً لبار المسؤولين في المجموعة الاوروبية إلى هذه الحقيقة .

ولهذا السبب ، تؤيد روح المبادرة التي تقدم بها الرئيس بروش باسم مؤسسة الامريكتين ، وهي مبادرة تشير التحدي الطويل الامد المتمثل في إقامة سوق تنافسي تمس الكورة الأرضية ، وتتناول في الوقت نفسه العناصر الاساسية الخاصة بالديون والتجارة والاستثمار والتنمية . بيد اننا لا نزال نرى ، سواء في أمريكا الشمالية او اوروبا ، ممارسات تقيدية في حين يطلب إلينا نحن ان نوجد اقتصادات مفتوحة . ومع ذلك ، يعتبر البعض ميزاتنا الطبيعية غير عادلة ، او هم يشيرون إليها على أنها ممارسات إغرافية ، فتحرم صادراتنا من الوصول إلى الأسواق الأخرى . ونحن نرحب بالاهتمام المتزايد الذي تبديه اليابان وغيرها من الأمم الآسيوية بمنطقتنا .

إننا نبذل جهوداً لإيجاد حل للميزارات الإقليمية التقليدية ، ونعمل بشغف على جعل النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ("سيلا") جهاز تنسيق وتكامل على المعنى الإقليمي ، وعلى جعل منظمة الدول الأمريكية أداة فعالة متوازنة مع الاحتياجات الجديدة الملحة على الصعيد الدولي ، ومنظمة قادرة على إعطاء معنى لعهد خاص بتصف الكورة الأرضية يجمع بين المنطقتين الكبيرتين في القارة الواقعتين في شمال ريو وغراندي وجنوبه .

ونحن على ثقة بأننا سنشاطر هذا العام الشعور بالارتياح إذ نرى النهاية القاطعة للصراع الدموي في أمريكا اللاتينية ، وذلك بتحقيق السلام في السلفادور عن طريق وساطة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي أود انأشيد بتوجيهاته الرشيد للأمم المتحدة في هذا العقد الأخير المعقود للغاية .

ولكي اختتم هذا السرد الموجز عن رؤيتنا في أمريكا اللاتينية للتوجهات والمشاكل ، أود القول إننا نتظر بعميق الارتياح إلى ما تحقق من تقدم مشهود في عملياتنا المتعلقة بالتكامل الإقليمي . فحلف الأنديز ، والسوق المشتركة لبلدان الجنوب ، والاتحاد الكاريبي ومجموعة الثلاثة وغيرها ، هي صفحات يبدأ بها التاريخ الاقتصادي الاندماجي الجديد لأمريكا اللاتينية . ولقد أصبحت مجموعة ريو المحاور

السياسي لتنشيق العمل الإقليمي ولتحقيق أثره الدولي الملموس . وعلاوة على ذلك ، نؤيد بشدة البدء بإيجاد السوق المستقبلية لنصف الكرة الأرضية عن طريق عملية التكامل التجاري التي تجري بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .

لقد بات شائعا القول إن العالم على عتبة حقبة جديدة وزمن جديد وعصر جديد ، ولا يمكن لموضع آخر أن يكون أكثر جاذبية في خريف عام ١٩٩١ في هذا المحفل العالمي العظيم ، ومحفل الأمم المتحدة . ولكنها ليست المرة الأولى التي تتحدث فيها عن نظام جديد . ففي الماضي ، كنا ندعوا إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، وما برحت تُسمع هنا في الأمم المتحدة على مدى عقد كامل ، أصوات مدوية من جميع أنحاء العالم تنبه إلى الحاجة الملحة إلى تغيير مفهوم وإدارة الشؤون العالمية على المعidiين الاقتصادي والسياسي . ونحن لا نعتقد أن هذه الأصوات ذهبت أدراج الرياح . بل على تقدير ذلك ، اتت مناقشاتنا المتواصلة بعض الشمار . فأولاً جرى تأييد تام لإحدى جبهات الرئيسية . لقد حذرنا من أن سياق التسلح قد يؤدي بالعالم إلى وضع خطير لم يسبق له مثيل ، وإن تزايد النفقات العسكرية سيولد مشاكل للقوى العظميين نفسهم .

لقد كان من المتعذر فهم تعتن القوى العظميين في التسلیم بمحنة هذه التحديات أو الإضفاء إليها . واليوم ها هي قد زالت من الوجود إحدى أكبر الإمبراطوريات ، أي إمبراطورية الحرب الباردة . إن الانفلاق العسكري وإبقاء الطابع العسكري على مجتمعاتنا قد أديا إلى النتائج التي كنا نتوقعها . وكان من السذاجة الاعتقاد أن ما قد يكون مهلكا للبعض يمكن أن يكون مفيدة لغيرهم . فالنفقات العسكرية في الغرب هي صورة طبق الأصل لما كان يجري في الاتحاد السوفيتي سابقا . إن سياسات المواجهة المنتظمة ميافة شعبها المجتمع العسكري - الصناعي في كل من الدولتين العظميين ، وكان استغلال مشاعر الخوف والتلاعب بالمعلومات عن الترسانات العسكرية من الأساليب المعروفة جيدا في هذا السبيل .

إن القرن العشرين يترك خلفه كشف حساب يستحق التفكير العميق . لقد نشبت حربان مدمرتان في النصف الأول من القرن ، وفي النصف الثاني كانت هناك حرب باردة طويلة أدت إلى سلسلة عربية من التحديات والمواجهات غدت معظم الصراعات الإقليمية غير العادلة وكان من بين ضحاياها ، البلدان النامية التي لم تكن مجرد متفرج على هذه الصراعات بل كانت أراضيها مسرحاً حقيقياً لها وبذلك أصبحت هي مشاركة في هذا الجنون .

إن إمكانية بناء نظام عالمي جديد بدأت في الظهور حقاً ولكن قيام ذلك النظام واستقراره يستوجبان الاعتراف المسبق بأنه لا يمكن لشخص ، أو بلد ، كبيراً كان أو صغيراً ، قوياً أو ضعيفاً ، أن يقف موقف المتفرج أو موقف المسيطر على الأحداث . إن فكرة الديمقراطية تسود الآن في العالم بأسره وتنتشر على نحو واسع ، وحقوق الشعوب باتت أمراً معترفاً به .

ومع ذلك يجب أن ندرك أن الشعوب تفهم أن الديمقراطية تعني الرفاه والتقدم في ظل الحرية وتعني العلاقات الاقتصادية والتجارية المنصفة ، وفتح الأسواق والاتصالات الحرة بين الشعوب والتعاون الدولي ، وانتهاء السيطرة وتحقيق التوازن بين الأمن والنفقات الاجتماعية .

ولا يكفي أن نعمد ، أشباعاً لرغبتنا في التفاؤل ، إلى الإعلان ببساطة عن مولد نظام جديد . إن النظام الجديد لا يولد لمجرد انهيار توازن القوى في العالم فلا تزال توجد تحديات صعبة . كذلك فإن النزاعات الوطنية التي بدأت تظهر من جديد ، والصراعات الإثنية والدينية والاختلافات الإقليمية ، والقوى التي تظهر بقوة دفع فوضوية كرد فعل شديد على عقود طويلة من القمع ، كلها أمور لا يمكن معالجتها أو التغلب عليها بسهولة .

يجب أن تكون هوية الشعوب واحترامها وحماية قيمها عناصر أساسية في أي نظام جديد لكي تتخلص العقائدية السياسية والدينية عن ضفائها ولا تصبح عوامل مزععة للاستقرار .

(الرئيس بيريز)

وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى الصراع الذي يعاني منه شعب الصحراء والذي يجب أن يحل بتوفير ضمانات غير مشروطة لحق تقرير المصير . إننا ننتظر بصبر نافذ الاستفتاء الذي سيتمكن شعب الصحراء من الانضمام إلى المجتمع الديمقراطي للأمم .

إننا نعيش في حقبة ثورية في الاتصالات والتكنولوجيا والعلوم ، ولكننا لم نحقق في زماننا ثورة في التعليم أو في الثقافة . وهذه مفارقة عظيمة تتجلّى فيها الأزمة العميقية التي تواجهها . إن الرسالة التي تُنقل إلى شعوب العالم ليست رسالة إيجابية ، إنها لا تستهدف المحافظة على قيمتنا الأساسية أو إلى تعليم الشعوب كي تعيش معاً . إن الثورة التي حصلت في مجال الاتصالات تجعلنا على اتمال آني بجميع الصراعات القائمة ، ومن الطبيعي أن يstemperها في تفليب نزاعات الماء على النزاعات الأكثر بعداً .

إن وضع الموارد التكنولوجية الرائعة هذه في خدمة الثقافة والعلم والتعاون الدولي والتعليم ، ومواجهة التحدي المتمثل في حماية الأطفال ، يعتبر أحد التحديات الماثلة أمام النظام العالمي الجديد الذي سيعيد الأمان والديمقراطية إلى العالم . في العام الماضي ، انعقد مؤتمر القمة المعنى بالطفل بناء على إرادة سياسية ظهرها رؤساء دول العالم أجمع واليوم يسعدنا أن نرى أن ٣٠ عضواً من أعضاء الأمم المتحدة قد عقدوا مؤتمرات وطنية لوضع برامج عمل ترمي إلى إنقاذ أطفالنا من عدوان الفقر وسوء التنفيذية . ولو نظرنا إلى النظام العالمي الجديد على أنه مجرد تسواز للقوى العسكرية أو للقوة الاقتصادية ، لاطلنا بذلك أمد الظلم والتمييز اللذين كانوا سائدين في النظام الثنائي القطب الذي ولّ .

لقد حان الوقت لكي نتناول على نحو جاد مسألة تحديث آليات الأمم المتحدة وتكيفها باعتبارها تشكل نظاماً للأمن الجماعي . وما لم نفعل ذلك فإننا سنحكم على مجموعة من البلدان بأن تسعى بلا ضابط إلى حماية نفسها لعدم وجود نظام أمني يمكن أن يحمي الضعيف في مواجهة القوي .

إنني ، من موقع المسؤولية التي نداء عدد كبير من الحكومات المحبة للسلام بالعمل على أن تصبح تطلعات شعوبنا من أجل الديمقراطية هدفاً دائمًا للأمم المتحدة

بدورها . إن هذه النظمة لن تتعزز إلا إذا أمكننا التوصل إلى اتفاق يقضي على حق النقض (الفيتو) الذي يمارسه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، والذي كان استجابة لظروف وحقائق لم تعد قائمة الآن . إن هذه الآلية تتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة وتحدد من إمكانية الأمم المتحدة على الإسهام بفعالية في تحقيق الأمن الجماعي .

إن حق النقض فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن آلية تحد من بلوغ توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . إن مجلس الأمن يجب أن يكون هيئة تمثيلية ، ولا ينافي بأي حال من الأحوال أن ينعقد أحد أعضاء المجلس رأي أغلبية الأمم المتحدة . وإذا ما أردنا أن نحقق الأمن الجماعي الديمقراطي فيجب أن نتطلع إلى قانون عالمي يساوي بين الجميع .

أود أن اقترح رسمياً أن تعهد هذه الجمعية إلى لجنة من الخبراء مهمة دراسة آسٍ جديدة لتنظيم مجلس الأمن وعمله . إن البلدان التي تتمتع بميزة حاسمة الآن ستبقى أعضاء دائمة في المجلس بل يمكن كذلك أن توسيع العضوية في المجلس . إن القرارات المتعلقة بالأمن الجماعي ستتطلب توفر أغلبية محددة من أعضاء المجلس ، تعبرًا عن الإرادة العامة للمجتمع الدولي .

وفي العام الماضي اقترحت من فوق هذه المنصة عقد اجتماع بين الدول المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له بغية تنسيق استخدام وإنتاج هذا المصدر الأساسي لتحقيق الرفاه لحضارتنا . وعلى الرغم من بعض الشكوك عقد هذا الاجتماع بتاييد صريح وببناء من الرئيس فرانسوا ميتراند . وفي تموز/يوليه من هذا العام أمكن في باريس التوصل إلى استنتاجات رئيسية تتعلق بطرق ووسائل تحسين المعلومات والتحليلات الخاصة بعالم الطاقة في المستقبل .

(الرئيس بيريز)

ونؤمن أيضاً أن هناك حاجة ملحة لتحقيق نظام بيئي جديد . وسنحضر المؤتمر العالمي المعنى بالبيئة الذي سيعقد في البرازيل بوصفها بلداً من منطقة الأمازون وعضواً في حلف الأمازون ، ونحن نتطلع إلى القيام بدور رائد في اعتماد قرارات عالمية رئيسية في هذا المضمار .

لا يسعني إلا أن أشير إلى مؤتمر القمة الثاني لمجموعة الخمسة عشر ، الذي سينعقد في كراكاس في تشرين الثاني/نوفمبر القادم . وتعمل مجموعة الخمسة عشر كمحفل استشاري لبلدان حركة عدم الانحياز ، لتنسيق سياسات الجنوب على المستوى الدولي وللمساعدة على صياغة وتنفيذ برامج التعاون .

يصادف عام ١٩٩٣ الذكرى السنوية الخامسة للقاء أوروبا بالقارنة الأمريكية . ونحن في قارتنا نعد للاحتفال بهذه المناسبة من خلال درامة ما أحرز من تقدم في تاريخنا وما خلفه من أثر . ويحدونا الأمل في أن تشاركنا بقية العالم الممثلة هنا في الاحتفال بهذه المناسبة التاريخية الهامة التي غيرت مسار البشرية .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى رئيس جمهورية فنزويلا على الخطاب الذي ألقاه للتو .

اصطبخ السيد كارلوس اندريه بيريز ، رئيس جمهورية فنزويلا إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس : نوامض الان المناقشة العامة . وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي ، أود أن أذكر الممثلين بأنه وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستتغلق قائمة المتكلمين في الساعة السادسة من مساء اليوم .

السيد غينشر (المانيا) (تكلم بالالمانية ، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : تتعقد دورة الجمعية العامة هذه في عالم متعرض للتغيير أساسياً . والامم المتحدة محور طموحات البشرية الجديدة وتوقعاتها . وهذا يجعل

من منصبك يا سيادة الرئيس منصباً ذا مسؤولية خاصة . وإنني أتمنى لكم التوفيق والنجاح وأحييك كممثل لبلد نرتبط به ، في المانيا ، بعلاقات وشيقة وقديمة العهد .

إنني أرحب من أعماق قلبي بدول استونيا ولاتفيا ولتوانيا البلطيقية بوصفها أعضاء جدد في الأمم المتحدة . لقد فكت هذه الدول حريتها واستقلالها عام ١٩٤٠ نتيجة لوثيقة إجرامية ، وشحة العهد بين هتلر وستالين . ولذلك ، فنحن الألمان نشعر بسرور بالغ لأن التاريخ قد كافأ أخيراً المكافئة الصحيحة هذه الشعوب الشجاعة بتمكينها من نيل الحرية التي طالما تاقت إليها .

وأرحب بدولتي كوريا . ونأمل أن تتحقق رغبة الشعب الكوري ، أي أن يتمكن ، كما تمكن الشعب الألماني ، من العيش بحرية وديمقراطية في دولة مستقلة واحدة ذات سيادة . كما أرحب بجزر مارشال وميكرونيزيا إلى أسرة الدول .

لقد دأبت على مخاطبة هذه الجمعية باسم جمهورية المانيا الاتحادية كل عام منذ عام ١٩٧٤ . وفي كل مناسبة كنت أعرب عن نيتنا في العمل على إحلال حالة من السلم في أوروبا ، يمكن فيها الشعب الألماني من استعادة وحدته من خلال تحرير المصير بحرية ، وفي ٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠ تحققت هذه الرغبة .

في هذه اللحظة أحبي جميع الذين ضحوا بأرواحهم وبحرثتهم في السجون والمخيمات لأنهم أرادوا العيش في المانيا الاوروبية ، المانيا الحرية والديمقراطية والمانيا التي تراعي حقوق الإنسان . وإننا نشيد بجميع الذين اندفعوا إلى الشوارع ، فيما كان يسمى بجمهورية المانيا الديمقراطية ، وفي كل مكان آخر في دول أوروبا الوسطى والشرقية ، لاستعادة الحرية والديمقراطية والوحدة بالوسائل السلمية .

والليوم أخاطب الجمعية لأول مرة بوصفني وزير خارجية المانيا الموحدة . والمانيا إنما تحتل مكانها في أسرة الأمم المتحدة استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة .

وباعتبارنا بلداً أوروبياً فإننا ملتزمون بميثاق باريس . ونحن الالمان نرى أن تعاظم وزن شعبنا المتحد في دولة واحدة إنما هو تكليف لنا بأن نضطلع بمسؤولية أكبر تجاه الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في المانيا الأوروبية التي تخلت عن تفكير الدولة القومية الذي ساد في الماضي . وإذا كان تقسيم المانيا مظهراً لتقسيم أوروبا ، فإن الوحدة الالمانية اليوم تسهم في توحيد القارة الأوروبية بأكملها .

وتقد أوروبا الآن في مفترق طرق تاريخها ، ونحن الالمان نريد أن تتتطور أوروبا في ظلال تضامن وشيق عبر المحيط الاطلسي . إن حلف شمال الاطلسي واشتراك الولايات المتحدة وكندا في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا إنما يعبران عن ذلك التضامن . ويؤكد إعلان المجموعة الأوروبية عبر المحيط الاطلسي الرغبة في تزايد التعاون الوثيق بين أوروبا وأمريكا الشمالية .

إن أهداف السياسية التي تنتهجها المانيا الموحدة هي كما يلي :

أولاً ، نريد من المجموعة الأوروبية ، ونحن من أعضائها المؤسسين ، أن تتتطور في اتحاد أوروبي يتحول في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة الأوروبية . ونريد أن نتوصل هذا العام إلى قرار نهائي لصالح الاتحاد السياسي والاتحاد الاقتصادي والنقدي .

ثانياً ، نريد أن تتمكن جميع الدول الديمقراطية في أوروبا من الانضمام إلى هذه المجموعة . ولابد من فتح الباب أمام الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية ، التي تأخذ بنظام الاقتصادات السوقية ، للانتساب إلى المجموعة ثم الحصول على عضويتها الكاملة .

ثالثاً ، نريد التقرير بين أوروبا ككل على أساس ميثاق باريس . ونريد أيضاً لشعوب الاتحاد السوفيتي ، التي تنتهج الان شكلًا جديداً من التعايش كجمهوريات ذات سيادة ، أن تتبوأ مكانها في أوروبا الجديدة .

وستجد أوروبا نظمها الجديد في هيأكل كونفدرالية تتجلّى في أشكال مختلفة ، وتأخذ في الاعتبار الهيأكل القائمة وتهيئ فرماً جديدة لشئ المناق وبنجاح أوروبا في تحقيق قدر أكبر من الوحدة ستكتسب في نفس الوقت قدرًا أكبر من التنوع .

وتقع على عاتق الديمقراطيات الغربية أيضًا مسؤولية تهيئة الظروف المادية الازمة للوحدة الأوروبية بحيث لا تقسم الحدود الجديدة أوروبا إلى مجموعة من الأغنياء وأخرى من الفقراء . وسيتعين تحديد أولويات جديدة للمساعدة المادية . وتواجهه المانيا هذه المهمة ببسالة . إننا ، بوصفنا أوروبيين ، نهدف مع غيرنا من الأوروبيين إلى إقامة أوروبا واحدة ، وذلك بت تقديم المساعدة إلى جيراننا الشرقيين . فلا يمكن لأحد في الغرب أن ينبع بالرفاهية الدائمة إذا كان أهالي الشرق يعانون من سوء الحال بصورة دائمة .

رابعا ، نظرا لأن بلدنا يقع في قلب أوروبا ، فإننا نريد تكريس كل طاقتنا لتحقيق وحدة قارتنا . ويؤكد ذلك الرباط الغريز بين المانيا وفرنسا . ومن الامور الهامة أيضًا في هذه العملية التعاون الوثيق مع جيراننا في الشرق . وقد أكدت على ذلك في إعلان فيمار الذي وقعت عليه يوم ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩١ مع زميلي الفرنسي رولاند ديماس وزميلي البولندي البروفسور كريستشوف سكوبيزفسكي .

ونظرا لأن باب الوحدة بدأ ينفتح أمام الشعب الألماني في خريف عام ١٩٨٩ فقد أعلنت هنا أمام الأمم المتحدة يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر من ذلك العام إننا نريد من بولندا أن تعلم أن حق الشعب البولندي

"في العيش في حدود آمنة لن يكون موضع شك ، لا الآن ولا في المستقبل ،

عن طريق مطالب إقليمية من جانبنا نحن الألمان" (A/44/PV.8 ، ص ١٨)

لقد كانت هذه إشارة موجهة ليس فقط إلى الشعب البولندي وإنما إلى جميع جيراننا أيضًا .

وقد أدرج ذلك البيان في معاهدة الاثنين والاربعة وفي المعاهدة الالمانية البولندية التي تجري مناقشتها الان في برلماني البلدين . وسيتم قريبا التوقيع على المعاهدة الالمانية التشيكية بشأن علاقات حسن الجوار والتعاون الودي . إن هاتين المعاهدين - شأنهما شأن المعاهدة الرئيسية التي أبرمت مع الاتحاد السوفيatic والمعاهدات التي ستبرم مع بلدان اخرى في اوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية - لتدللان على نيتنا في العمل من أجل اوروبا الواحدة . وفي الوقت نفسه ، اكتست علاقتنا مع الاتحاد السوفيatic أهمية قصوى بالنسبة لاوروبا باكملها . ويؤكد الشعب الالماني تصميمه على استخلاص العبر من الفحول المشؤومة في تاريخه خلال القرن الحالي ، وعزمه على المساعدة في بناء اوروبا التي تقوم على الإحسان بالمسؤولية ، وليس على اساس سياسة تحقيق المكاسب بالقوة التي كانت مائدة في الماضي .

خامسا ، نريد من التحالف الشرقي أن يواصل جهوده الرامية إلى ضمان الاستقرار في جميع أنحاء اوروبا في بيئة سياسية متغيرة . ولابد من تطوير الاتصالات التي نشأت بالفعل مع الأعضاء السابقين في حلف وارسو ، ومن بينهم الاتحاد السوفيatic ، نحو مشاركة شاملة من أجل الامن . وينبغي قيام هيكل للامن التعاوني . وتحاليفنا ، كما أكد الرئيس التشكيكي فاكلاف هافل في خطابه أمام مجلس حلف الاطلسي يوم ٢١ اذار/مارس ١٩٩١ ، لم يشكل قط أي تهديد للآخرين .

وقد أدى انتهاء المجاورة بين الشرق والغرب إلى فتح المجال لإجراء تخفيض جزئي في الترسانات العسكرية الكبيرة بشكل مفرط . إننا نريد أن يستمر نزع السلاح التقليدي بشكل متتسق وفقاً للمعاهدة الأولى بشأن القوات المسلحة التقليدية في اوروبا . ونريد حظراً شاملًا على الأسلحة الكيميائية . ونريد إزالة القاذف النووية قصيرة المدى وذخيرة المدفع النووي - وهذه مسألة عاجلة ، فقدرة هذه الأسلحة على زعزعة الاستقرار تتزايد ، وخطر انتشارها يتزايد . ولابد من زوالها الان بعد طول الانتظار . ونتوقع أن توافق الدول الحائزة للأسلحة النووية خفض أسلحتها النووية الاستراتيجية .

سادسا ، نريد تمكين مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من العمل . وبعد إنشاء مجلس وزراء خارجية ذلك المؤتمر وآلية الطوارئ التابعة للمؤتمر ، قدمت مقترنات إلى المؤتمر المعنى بالبعد الانساني الذي بدأ انعقاده في موسكو يوم ١٠ أيلول/سبتمبر من العام الحالي . وتستهدف هذه المقترنات تحقيق المزيد من الحماية الفعالة لحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون . ولابد أيضا من أن يكون بالإمكان تقديم هذه الحماية حتى ولو كان ذلك بدون موافقة البلد المعنى .

ولابد من احترام الحق في تقرير المصير ، وترتبط به مباشرة حقوق الأقليات في كل مكان . إن أوروبا تمضي الآن في اتجاه يتسم بالمزيد من تأكيد الهوية والمزيد من التعددية . ويجب لا تنبثق عن ذلك نعرة تعمب وطنية جديدة ، بل يجب أن تستوعب الهياكل الأوروبية هذه التطورات . ولابد من أن تكون لدينا استجابة أوروبية لكل هذه المسائل . وهذه هي مهمة المجموعة الأوروبية ، وهي أيضا مهمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

ولابد من تعزيز قدرة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا على احتواء الأزمات . وكلما قلّت ضرورة حماية أنفسنا من التهديدات الخارجية ، زادت حاجتنا إلى نظام يتعاون فيه الجميع من أجل ضمان أمننا المشترك . وإذا ما تعلمنا معاً كيف نضمّن أمننا من بعضاً البعض فإننا نكون قد اتجهنا إلى نظام أمن جماعي في أوروبا .

سابعاً ، نحن الالمان نريد أن تضطلع أوروبا بمسؤوليتها العالمية . فهي لا ينبغي أن تكون ولن تكون منطوية على ذاتها . وإن الاتجاه صوب تعاون أوروبسي - أطلسي يمتد من فانكوفر إلى فلايديفوستوك يتبع فرصة تاريخية للتنمية لبلدان الجنوب أيضاً .

إن مؤتمر القمة الاقتصادي العالمي للدول الصناعية السبع - الذي يضم اليابان - يواجه أهم اختبار فيما يتعلق بمسؤولياته العالمية . فلابد للشالوث المؤلف من أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان أن يثبت جدارته . ولن يبقى العالم الثالث على هامش هذه التطورات بل سيستفيد على نحو كبير من هذا العصر الجديد .

لقد بدأت نهاية الصراع بين الشرق والغرب في أوروبا بتحرير الطاقات التي
قيادتها الحرب الباردة والتي تحتاجها البشرية الان لمواجهة التحديات العالمية في
القرن الحادي والعشرين . وقد بدأت أولى ثمار هذه التطورات الجديدة في الظهور
بالفعل . ولم يعد العالم الثالث مسرحاً للمواجهة بين الشرق والغرب . وأخذت الحرية
تشبّق في أنغولا وكمبوديا وهناك دلائل مبشرة بالامل في أفغانستان .

وفي الشرق الأوسط أيضا ، هناك فرصة تاريخية للسلم بدأت تتبلور . ونحن نأمل جميعا أن يعترف كل المشاركين في مؤتمر السلم القادم بأنه لا يوجد بديل يمكن تبريره لإغترار توازن حقيقي للمصالح يضمن لإسرائيل الأمن والسلم وللفلسطينيين حق تقرير المصير . وقد مهد وزير الخارجية بيكر الطريق أمام هذا التوازن بالتزام وصبر كبيرين ، وهو يحظى بتاييد المانيا الكامل في جهوده هذه . إن قرار الجمعية العامة الذي يمكّن الصهيونية بالعنصرية قرار واجب الإلقاء . ونحن نؤيد المبادرة الامريكية في هذا الصدد .

وفي جنوب افريقيا ، اتخد كل من الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا خطوات حاسمة صوب إقامة جنوب افريقيا حرة من الاضطهاد والكراءبية والعنصرية . ويتعين على جميع مواطنى هذا البلد أن يشاركون في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(السيد غينتر ، المانيا)

للبلد على قدم المساواة . وهذا يتعمين ضمانه بوضع دستور جديد . وإذا سادت الديمقراطية في جنوب افريقيا فسيكون باستطاعتها ، بل يتعمين عليها ، أن تصبح قوة دافعة للتنمية والاستقرار في منطقة ما زالت تعاني من الفقر والصراعات .

إن الشمار الاقتصادية للتطورات الجديدة في أوروبا غدت ملموسة بدورها . واستنادا إلى الأرقام التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، فإن توحيد السوق الأوروبية سيؤدي إلى زيادة صادرات البلدان النامية إلى المجموعة الأوروبية بنسبة ٧ في المائة . وهذا سيزيد مدخولاتها بمبلغ ١٠ بلايين دولار . وإذا ما أصبحت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفيتي مناطق نمو دينامي في غضون سنوات قلائل ، فإنها ستتحول أيضا إلى أسواق جديدة هامة للصادرات من الجنوب . وقبل كل شيء ، فإن نهاية سباق التسلح بين الشرق والغرب ستؤدي إلى تحرير طاقات هائلة سيستفيد منها العالم الثالث قبل غيره .

شاما ، نحن الالمان نريد أن تصبح الأمم المتحدة محلا أساسيا للعمل في إطار النظام العالمي الجديد . وتحقيقا لهذا الهدف ، من الضروري للغاية أن تتفق قرارات مجلس الأمن على نحو كامل وغير مشروط . ويجب لا يسمح للمعتدين من أمثال صدام حسين أن يبقوا الشعوب في حالة رعب دائم من العدوان وأسلحة الدمار الشامل . ونؤيد الرئيس بوش في عزمه على التصدي للاستفزازات الجديدة . ولابد لمنظمتنا العالمية أن تكون قادرة على مواجهة تحديات الحقبة الجديدة . ويجب تحسين الجهد في مدد العiolولة دون نشوء التراumas ، والسياسة السكانية ، وحماية البيئة .

لقد أدت نهاية النزاع بين الشرق والغرب إلى تحرير المنظمة العالمية من شللها . ويجب الاستفادة من هذه الحرية الجديدة في العمل الآن . إن المانيا على استعداد للقيام بدورها في هذا المجال . وستمارس المانيا المتحدة جميع حقوقها وستفي بجميع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك تدابير الأمن الجماعي بمشاركة قواتنا المسلحة أيضا . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا ننوي تعديل دستورنا .

تاسعاً ، وبقية تحسين تنسيق تدابير الامم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ ، نوصي بتعيين ممثل رفيع المستوى يكون مسؤولاً امام الامين العام وحده . ويتوسل هذا الشخص تنسيق جميع التدابير الدولية للإغاثة ، وتكون تحت تصرفه على الفور أموال مندوب لحالات الطوارئ ، وخدمات وطنية جاهزة للإنقاذ والإغاثة .

إننا نريد تعزيز مركز الامين العام نفسه . وغالباً ما تحدث هو نفسه عن هذه الضرورة وبحق . إن فترة ولايته تشرف الان على الانتهاء . وهو قد حظي باحترام العالم بوصفه قيماً على السلم وبيطلاً لحقوق الإنسان ومدافعاً عن الفقراء . وفي هذا العهد الحالى بالتغييرات الهامة ، فقد عزز الامين العام ببسميرته الواضحة وعزمه الراسخ سمعة الامم المتحدة . وإن أسرة الامم مدینة له بالامتنان والتقدير .

عاشرأ ، إننا نريد تعزيز المكوك التي تؤكد على سيادة القانون في العالم . وإن التجربة المستمدّة من تاريخنا قد أرزمتنا بشكل خاص بالحرية وسيادة القانون وحقوق الإنسان . إننا ننسى إلى تحقيق هذه الأهداف في أوروبا وننوي السعي إليها في الامم المتحدة أيضاً . فضلاً عن ذلك ، فإننا ننوي أن نشتهرج سياسة تركز الاهتمام على الفرد وتتّخذ من حقوق الإنسان وكرامته معياراً لكل الأعمال الإنسانية ، ولا تشل طاقات البشر واستعدادهم للإقدام على الأعمال .

ويدرك العالم اليوم أن ذلك هرط مسبق لتحقيق الرخاء والتقدم الاجتماعي والسلم . كما أنه يدرك أن الطفيان يبطل التنمية والحرية . وإن وجود 15 مليون لاجئ في العالم ، وهو رقم مرؤع ، يبيّن أن العالم لا يزال بعيداً عن ضمان حماية مناسبة لحقوق الإنسان وحقوق الأقلّيات .

إن انتهاك حقوق الإنسان يجب لا يكون بعد الان شاغلاً داخلياً للدول فرادى بل شاغلاً داخلياً لأسرة الامم ككل . واليوم ، يجب أن تلقى السيادة حدودها عند مسؤولية الدول حيال البشرية ككل وحيال بقاء الخليقة . فعندما تداهم حقوق الإنسان بالاقدام ، لن تقوم أسرة الامم بدور المتدرج وبإمكانها - هل يتحتم عليها - أن تتدخل .

إننا نشهد القمع الذي يتعرض له الشعب الكردي . وكل من يهدد الشعوب بالإبادة ويهدى عن عدم التوازن المنهش للطبيعة في منطقة بأكملها ، يجب أن يلقى حسابه عن ذلك في محكمة دولية . ونحن نطالب بإقامة محكمة عدل دولية للأمم المتحدة وتجري على يدها المحاكمة والمعاقبة عن الجرائم بحق الإنسانية ، والجرائم بحق السلم ، وجرائم الإبادة ، وجرائم الحرب ، والجرائم بحق البيئة . إننا نطالب بمحكمة عدل يجوز فيها لكل من يشعر بأن حقوقه قد انتهكت رفع دعوى . ونطالب بتحريم التعذيب والإعدام .

إننا بحاجة إلى نظام قانوني دولي فعال للبيئة يقوم بمراقبة دولية مناسبة . ويجب أن يكون من المستطاع فرض عقوبات على الدول التي تعمل على تدمير البيئة عمداً . هذا علاوة على أننا يجب أن نمنع بشكل فعال الحرب البيئية . وإنني أطالب الجمعية العامة بتأييد مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة الهامة التي تعتبر من المانيا تقديمها .

وإننا نناشد جميع الدول الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة احتجاز الرهائن ، وندعو إلى فرض جزاءات ضد البلدان التي تتهاون إزاء احتجاز الرهائن . ولا بد أن يتمدد المؤتمر العالمي المعنى بحقوق الإنسان ، المقرر عقده عام ١٩٩٣ ، لهذه المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لثقافة جديدة قوامها التعايش الدولي . وإننا لنتطلع إلى استضافة ذلك المؤتمر في برلين التي تمثل رمزاً لعهد جديد من روح الإنسانية والتفاهم في أوروبا .

حادي عشر ، تسع المائة إلى حماية حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية ، شأنها في ذلك شأن حقوق الإنسان المدنية وسوف تواصل المائة المتحدة الإسهام بعميق كبير في تنمية العالم الثالث . فعلى الرغم من التحديات العتيدة في عملية إعادة البناء في المجالين الاقتصادي والإيكولوجي في وسط أوروبا وشرقها لم يقع ما كان يخشى منه أي تحويل رأس المال عن الجنوب وهو ما يجسد عزيمة الدول الصناعية الغربية على التهور بمسؤوليتها عن التنمية على المعيد العالمي .

ولقد زادت المائة بصورة مطردة ما تقدمه من مساعدة إتمائية رسمية وذلك على الرغم من الضغوط المحلية الهائلة على مواردها ومن الدعم الكبير الذي تمنحه لغيراتها في الشرق والذي لا يتاسب وتلك الموارد . بل إن الشعب الألماني تبرع فضلاً عن ذلك بما يربو على مليار مارك في العام الماضي للأغراض الإنسانية في بلدان العالم الثالث . مما يدل على أن مشاكل بلده وتلك التي تواجهها بلدان وسط أوروبا وشرقها لم تجعله ينس محنة الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

تشهد بلدان العالم الثالث إدراكاً متعاظماً لحقيقة أنه لا ينفي لها الاكتفاء بمجرد توقيع أداء البلدان المانحة لواجبها ، وإن المسؤولية الرئيسية عن تدبیر أمورها تقع عليها هي في المقام الأول . ومن ثم فإن الحكومة الألمانية متبرهنة في المستقبل ، بقدر أكبر مما ذكر قبل ، مساعدتها يمكن استعداد البلدان المستفيدة لإعداد إطار قوامه التعددية الحزبية الحقة وسيادة القانون وحرية السوق . وبالتالي فإن البلدان التي تهتم بتعزيز جيوشها أكثر مما تعني باحتياجات شعوبها لن يكون بمقدورها أن تعول على دعمها .

بالنظر الى مقدار ما يعانيه العالم الثالث من جوع وفقر ، فإنه إذ يتحقق في الميزانية العسكرية ما ينذر ٢٠٠ مليار دولار إنما يسلك مسلكا لا مسؤولا . وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق مشتري السلاح وبائعها على حد سواء . فمجرد تقييد النفقات العسكرية تلك من شأنه أن يوفر زهاء ١٥ مليار دولار سنويا - أي نحو ربع قيمة المساعدة الانمائية السنوية .

ويتطلب تقييد الصادرات من الاسلحة ، خطوة أولى ، قدرًا أكبر من الصراحة . والواقع أثني ما برأحت ، منذ عام ١٩٨٠ ، أتحت المنظمة العالمية على إنشاء سجل تدون فيه عمليات نقل الاسلحة . والواقع أنه يتمنى أن يلقى هذا الاقتراح ، الذي تؤديه المجموعة الاوروبية قاطبة ، تأييدا واسع النطاق في الجمعية العامة خلال دورتها هذه . أما نحن الالمان فستفرض قيودا متزايدة التشدد على تصدير الاسلحة .

ما زالت المديونية الثقيلة تشكل بالنسبة للعديد من البلدان واحدة من أكبر العقبات على طريق التنمية . ولقد أظهرت المناقشة بشأن افريقيا إننا في حاجة الى ترتيب جديد وبخاصة فيما يتعلق بأكثر البلدان فقرا . ومن ثم يتمنى أن يتکافأ حجم الديون التي يجري إسقاطها مع حجم الازمة في البلد المعنى . ولا يجب أن تبقى أسواق الشمال مغلقة . فهذا الموقف يحرم الجنوب مما يعادل ١٠٠ مليار دولار سنويا من القطع الاجنبي . وهو ما يساوي زهاء ضعف القيمة الإجمالية للمعونـة الانـمـائـية ولـذـا فـيـنـ نـتـيـجـةـ مـفـاـوضـاتـ الـاـتـفـاقـ الـعـامـ بشـانـ التـعـرـيفـاتـ الجـمـرـكـيـةـ وـالـتـجـارـةـ لـيـسـ مـسـالـةـ تـخـمـ الـبـلـدـانـ الصـنـاعـيـةـ وـحـدـهـ ، بلـ هـيـ تـمـ فيـ المـقـامـ الـأـوـلـ مـسـتـقـبـلـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ .

ثاني عشر ، إننا نريد لبلدان العالم الثالث ان تشارك على قدم المساواة في الحوار بشأن مستقبل البشرية في جميع المجالات - السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية . كما إننا ما برأحتا نعتبر حركة عدم الاتحاز مصدرًا لا غنى عنه لاستقرار العالمي . ومع التحديات الجديدة التي تواجهها البشرية وتعاظم التكافل والمسؤولية الملقاة على عاتق مجتمع الامم يجدو الحوار بأشكاله الجديدة القائمة على روح المشاركة بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب أمرا حتميا . والواقع أن الاتجاه

السائد على الصعيد العالمي نحو المجتمع الحر والديمقراطية المتعددة واقتصاد السوق خلق ظروفاً جديدة مؤاتية لذلك "الحوار بين عالم واحد". علينا الان ان نفتئم هذه الفرصة .

إننا نناقش هنا المهام المشتركة المنوط بالمجتمع العالمي النهوض بها مستقبلاً بينما تدور رحا الحرب في أوروبا . فالثانية يقتتلون ويتنزفون حتى الموت . والقتال لا يزال دائراً ليس في كرواتيا فحسب بل وأيضاً في مشاطق أخرى . ويقول رئيس جمهورية يوغوسلافيا ورئيس وزرائها إن الجيش وضع نفسه فوق السلطة السياسية . ولقد التمسا عن الأمم المتحدة . فمن حق شعوب يوغوسلافيا العيش في سلم . وفي هذا الصدد ، يسعى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والمجموعة الأوروبية واتحاد أوروبا الغربية إلى إقرار وقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلم . وتحقيقاً لهذه الغاية تلتزم تلك الجهات دعم مجتمع الأمم ومجلس الأمن . ونحن نتوقع فرض حظر ملزم على توريد الأسلحة . وننتظر من مجلس الأمن أن يستجح موقفاً واضحاً لا ليس فيه بحيث يمكن وقف القتال . ولا بد أن يظل استخدام القوى لتحقيق مآرب سياسية محظورة باعتباره عملاً غير مشروع . وإننا لن نعترف أبداً بالاستيلاء على الأرض بالقوة . وكل من يهدف إلى تغيير حدود يوغوسلافيا الداخلية والخارجية بالقوة إنما يتحدى أسوأ التعابير الإنسانية ذاتها . ولقد أقامت المانيا في العقود الأخيرة علاقات ودية مع جميع شعوب يوغوسلافيا . ومن ثم ، فيإننا لسنا منحرفين لشعب أو لآخر إنما نحن نقف إلى جانب النساء والأمهات اللائي لا يريدن لازواجهن وأبنائهن الموت في حرب خرقاء . إننا نساند السلم ضد الحرب ، ونؤيد حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحق تقرير المصير . وإننا لنجو النجاح لمؤتمر السلم الذي اقترحناه وفرنسا عقده ، كما نرجو النجاح للجنة التحكيم وللوسيط اللورد كاريستفون . وسوف تبذل في إطار المجموعة الأوروبية آلية التحكيم التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قصارى جهدها في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية يتسع لشعوب يوغوسلافيا بموجتها أن تبت وحدها في مستقبلها ، حسبما قرر وزراء خارجية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لدى انعقاده برئاستي في برلين في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٩١ .

تواجه البشرية وهي على مشارف ألفية جديدة تحديا عالميا يطغى على كل عدائه الا وهو : محاربة الفقر وخفض معدل الزيادة السكانية ، وحماية الموارد الطبيعية للحياة . أما الأحوال التي سيكون عليها القرن الحادي والعشرون فهذا يتوقف على ما ستتخذه من قرارات في السنوات العشر القادمة .

لقد أدى التهافت على الحرية في العاملين الماضيين إلى تغير ملائم أوروبا والعالم بسرعة مذهلة . أما ما لم يمكن تغييره في تلك الفترة القصيرة فهو الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعوب . فإذا كان يتعين على مليار شخص أن يتدبروا معيشتهم بما يقل عن دولار واحد يوميا ، وإذا كان ٢٢ في المائة من سكان العالم يتحكمون بثروة يزيد على ٨٥ في المائة من الدخل العالمي ، فإن أمن الجميع مهدد . إن الاتساع ما زال يخوض الحرب ضد الخلية .

إننا في حاجة إلى ميثاق سلم شامل بين الشعوب وبين الأمم وبين الاتساعات الطبيعية . هذه مهام السياسة المحطية الجديدة على النطاق العالمي .

إننا بحاجة لأن ندرك أن المسألة الاجتماعية هي التحدي الرئيسي الذي يواجهنا في هذه الحقبة الجديدة على مستوى العالم بأسره ولا يضمن الحرية سوى توفير الظروف الإنسانية الكريمة للجميع . والمستقبل لن ينتهي سوى لهذا النوع من الحرية . لقد تضاءع عدد مكان العالم الثالث تقريراً إبان العقود الثلاثة والنصف الماضية . وخلال الجيل القادم سيصل تعداد مكان البلدان النامية إلى أكثر من ٨٠ في المائة من مكان العالم . واليوم يعاني أكثر من ثلث سكان العالم من سوء التغذية . كيف يصبح الحال بعد جيل من الآن ؟ إن هذا السؤال في حد ذاته يوضع أبعاد مسؤوليتنا بكمالها . فواجبنا هو تلبية احتياجات الحاضر وحماية مصالح الأجيال المقبلة في نفس الوقت ، ومحاولة التوفيق بين الاقتصاد والبيئة أيضاً .

إن تكدير الاسلحة اثناء فترة الحرب الباردة قد أدى إلى اتفاق مبالغ فلكية ، وأصبحت القضية الآن هي قضية توجيه جهودنا المشتركة تجاه المهام الرئيسية للقرن الحادي والعشرين ؛ الا وهي حل مشكلات العالم الاجتماعية والسكانية والبيئية والایکولوجیة ومتابعة نزع السلاح .

هذه هي التحديات الروحية والأخلاقية التي تواجه امم العالم . نحن بحاجة لأن يفكر كل منا تفكيراً جديداً . والدلائل على ذلك موجودة . فمما انطلق صوت الحرية والديمقراطية من قبل يمثل هذه القوة التي انطلق بها الان ؟ إنها الحقيقة : لقد غير العالم تغيراً جذرياً . لقد تغير من خلال روح الحرية . وفي كل مكان تكسب حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية أرضًا جديدة . وهذه حقيقة لم تعيها يوماً قدر وعيها بها يوم ٢١ آب/اغسطس من هذا العام ، عندما فشل انقلاب موسكو ضد الحرية . ففي ذلك اليوم بالذات منذ ٢٢ عاماً مفت سحق الجيش السوفيتي بوحشية ربيع براغ . أما في هذه المرة فقد رفع جنود الجيش نفسه إطلاق النار على الناس الذين تجمعوا في موسكو "في ميدان روسيا الحرة" متصدرين بارواحهم للدفاع عن الحرية والديمقراطية . وهناك اتفاق

للعالم بأسره : إن سيامة ميخائيل غورباتشوف الاصلاحية الشجاعة لا رجعة فيها . إن غورباتشوف قد احتل فعلاً مكانه في سجلات التاريخ .

وقد كذبت أحداث ذلك اليوم جميع الذين رفضوا أن يصدقوا في الغرب أن شعب الاتحاد السوفيياتي لديه الإرادة على تحقيق الحرية والديمقراطية . ووقف بوريكس يلسن ، وأدوارد شفردناري ، واناتولي سويشك ، ونمافريل بوبوف ، والكسندر ياكوفليف ، بصلابة إلى جانب الجموع الكثيرة من مواطنיהם مدافعين عن الحرية والسلام . وما حرمت منه أوروبا والعالم في هذا القرن مرتين تتحقق الفرصة لجيئنا لتحقيقه أعني بذلك رؤية الرئيس بوش لنظام عالمي جديد . إنها رؤية لمجتمع عالمي يتقاسم المسؤولية على أساس القانون ، وتقرير الأمم لمصيرها ، والتضامن الدولي ، واحترام الإنسان والطبيعة .

وإذا ما أريد لهذه الفرصة التاريخية فرصة إقامة تضامن عالمي دائم جديد لا تضيع بسبب العوز الاقتصادي ، وجب على الغرب إلا يتخلى عن الذين خاطروا بأرواحهم في سبيل الحرية . لقد قلت ذلك في رافون عام ١٩٨٧ وأقوله اليوم مرة ثانية : إن الأمر يمس مسؤولية أمريكا وأوروبا واليابان المشتركة عن السلم العالمي . إن فرصة خلق اتحاد سوفيياتي جديد حر وديمقراطي على نحو مستديم هي فرصة تتحقق للعالم كله .

لقد قال الغيلسوف الألماني الأمريكي هائز جوناس : "إن الأمل يتتحقق من المسؤولية تجاه الكون" . وأوروبا قد فكرت في قيمها الجوهرية وهي تبني بيته المشترك . وبالرغم من جميع الصعوبات ، فإننا نعتبر هذا العمل السلمي بمثابة رسالة أمل توجهها إلى العالم .

وتضع المائيا الموحدة نفسها دائماً في صفة الحرية والديمقراطية ، وفي صفة حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية وفي صفة حق تقرير المصير وحماية الأقليات . والشعب الألماني يقف إلى الأبد إلى جانب القيم غير القابلة للتصرف التي بها وحدها يمكن للمجتمع الإنساني أن يتتطور .

ذلك هي رسالة ألمانيا الموحدة إلى مجتمع الأمم الذي يشرفني أن أخاطبه اليوم هنا للمرة الأولى كممثل لألمانيا واحدة . ونحن نتمنى بوصفتنا ألمانيا الأوروبية أن نواجه التحديات الماثلة أمام العالم . وفي هذا الصدد ، فإننا نتمنى إلى كل شخص يحيى على الأرض كجبار لها .

السيد شيان شيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لـ

يا سيدي قبل كل شيء بأن أتوجه إليكم بالتهنئة الحارة بمناسبة انتسابكم لرئاسة الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأثق أنكم بحكمتكم وتجاربكم مستمكثرون من إنجاز المهمة التibilة التي أولكتها إليكم الجمعية على نحو متميز . كما أعرب في الوقت ذاته عن تقديرني وشكري لسلفكم السيد دي ماركو ، لإيمانه البناء في أعمال الدورة السابقة .

لقد انضم سبعة أعضاء جدد في الدورة الحالية للأمم المتحدة . وهذا حيث يبعث على الرضا . وأود أن أقدم تهاني القلبية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ولجمهورية جزر مارشال ولواليات ميكرونيزيا الاتحادية ولجمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا على قبولهم في عضوية الأمم المتحدة .

إن ذكرى انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة في ظل غمامات قائمة هي أزمة الخليج التي كانت قائمة ذكرى لا تزال ماثلة في أذهان الشعب . وقد انقسمت هذه الغمامات بالفعل وهو تمني نجتمع هنا لحضور الدورة السادسة والأربعين . ومع ذلك فإن السلام والأمن والتنمية لا تزال تواجه تحديات في مختلف المناطق وفي العالم بأسره . وتتوق شعوب جميع البلدان لأن ترى إنشاء نظام دولي جديد يجعل من عالمتنا مكاناً أفضل للعيش . وبالرغم من أن العام الماضي قد شهد تخففاً في حدة توتر الحالة الدولية ، فقد ظهرت مشاكل أخطر من مشاكل عدم الاستقرار والاضطراب ، وذلك باشتراك حدة المنازعات التي جدت والتناقضات القائمة بين الشمال والجنوب . وقد كان ذلك سبباً في تفشي القلق لدى المجتمع الدولي .

إن الاتجاه إلى تخفيف التوتر ونشر الامتنان في شبه الجزيرة الكورية اتجاه يتفق مع تطلعات الشعب الكوري ويخدم قضية السلام والأمن في آسيا وفي العالم على اتساعه . ويعد قبول شمال وجنوب كوريا كعضوين كاملتي العضوية في ذات الوقت في هذه الدورة حدثاً هاماً يؤدي إلى تخفيف التوتر في شبه الجزيرة الكورية . ونأمل أن يعمل كل من شمال وجنوب كوريا على الاستمرار في تحسين علاقاتهما عن طريق الحوار والمشاورات ، وأن يوسمها من مجال التبادل والتعاون بينهما ، وإزالة العداوة والجفاء بينها بالتدريج ، وأن يتطلعاً إلى إعادة التوحيد السلمية والمستقلة للأمة في نهاية المطاف .

لقد عقد المجلس الوطني الأعلى الكمبودي برئاسة الامير نورودوم سيهانوك عددة اجتماعات ناجحة ، وأوفد بوصفه جهاز السلطة الأعلى في كمبوديا وفدا إلى هذه الدورة . ونود هنا ان نعرب عن ترحيبنا الحار بالوفد الكمبودي الذي يترأسه الامير سيهانوك . وتسعى الان جميع الاطراف الكمبودية ، اطلاقا من مصلحتها الوطنية الشاملة ، إلى تنحية مفاهيم الماضي المتبادل وإلى تعزيز وحدتها وتعاونها للتوصل سريعا إلى تسوية سياسية شاملة لمسألة كمبوديا ، استنادا إلى الوثيقة الإطارية التي وضعتها الامم المتحدة . وتبين هذه الاطراف جهودا مشهرة تستهدف إقامة وطن كمبودي مستقل ومسالم ومحابي وغير منحاز . وعلى مدى السنوات العشر الماضية بذل المجتمع الدولي والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن وأعضاء رابطة امم جنوب شرق آسيا والمشترين الآخرون في مؤتمر باريس الدولي المعنى بكمبوديا جهودا كبيرة من اجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كمبوديا . ونتعلم أن ترى مؤتمر باريس الدولي المعنى بكمبوديا وقد استأنف اعماله في وقت مبكر ، وأن ترى تلك الجهود وقد كللت بابرام اتفاق رسمي بشأن التسوية الشاملة لمسألة كمبوديا . ونعتقد ان تسوية مسألة كمبوديا ستفضي إلى إحلال السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا وتهيئة بيئة مواتية للتعاون بين جميع بلدان المنطقة ولتنميتها الاقتصادية .

والحال في الجنوب الافريقي آخذة في التحسن بدورها . فيبعد ستة عشر عاما من الحرب الأهلية قامت حكومة انغولا والاتحاد الوطني من اجل الاستقلال الكامل لانغولا بالتوقيع على اتفاق سلم . وفي اعقاب استقلال ناميبيا ،تمكن شعب جنوب افريقيا بدوره من إحراز انتصارات هامة في نضاله ضد الفصل العنصري ، كما يجري تحقيق تقسم صوب إيجاد تسوية سياسية لمسألة الجنوب الافريقي . ونحن نرحب بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ونأمل ان نراها توافق جهودها من اجل إزالة العقبات التي تعيق المفاوضات الدستورية ، وتعجل العملية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية لمسألة الجنوب الافريقي .

ويسرنا أن نرى مسألة المحراء الغربية تتحرك في اتجاه الحل السياسي . ويجدو الصين أمل صادق في أن يتسع سريرا إيجاد حل ملائم ، بفضل الجهد المتضاد للمجتمع الدولي والاطراف المعنية .

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء تفاقم التناقضات الإثنية والعرقية والدينية في عدد من البلدان ، من بينها بعض البلدان الأوروبية . فالتهديدات باتت تحدق بالاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لبعض البلدان ، بينما يُلْحِق الصراع الأهلي الضاري والاضطراب السياسي الشديد أضرارا جسيمة ببلدان أخرى . ونحن نشعر بانزعاج عميق إزاء الحالة الخطيرة التي تواجهها يوغوسلافيا اليوم . وندعو الشعب اليوغوسلافي بقومياته المختلفة إلى أن يحل تناقضاته بالوسائل السلمية وأن يتمتع عن تصعيد الصراع حتى يمكن بلده من أن يعود إلى طريق التنمية السلمية .

ومن دواعي الامتنان أن تكون حرب الخليج قد انتهت بعودة سيادة الكويت واستقلالها وحكومتها الشرعية . غير أن السلم والاستقرار في منطقة الخليج لم يُقدر لهما أن يتجسدان حتى الان ، وما زالت التناقضات تعمق في منطقة الشرق الأوسط . ويتوافق تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط على إيجاد حل مبكر للصراع العربي الإسرائيلي . وستنضم الصين ، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ، إلى سائر أعضاء المجتمع الدولي في بذل جهد متصل من أجل دفع عملية السلم في الشرق الأوسط . وقد دعونا دوما إلى التسوية السياسية لمسألة الشرق الأوسط استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٤٦ (١٩٧٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وينبغي أن تُعاد الأرض العربية المحتلة وأن تُرد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وأن تُحترم وتُكفل سيادة وامن جميع بلدان الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل .

إننا نعتقد أن عقد مؤتمر سلم دولي في وقت مناسب تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع الاطراف المعنية ، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية ، يمثل أفضل سبيل يفضي إلى تسوية نهائية لمسألة الشرق الأوسط .

وريثما يتضمن تحقيق الأهداف آنفة الذكر فلابدنا تؤيد أي جهد ترى الاطراف المعنية في تلك المنطقة ملامته وجدواه بفيه التعجيل بعملية إحلال السلم في الشرق الأوسط . ومن أجل دفع عملية السلم قدما ، ندعو جميع الأطراف ان تتبعه بعدم استخدام القوة وأن تعتمد تدابير فعالة لتخفيض حدة التوتر . وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى إلى إيقاف إسرائيل عن إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة ، وإلى إيقاف قمعها للسكان الفلسطينيين . إن السلم الحقيقي الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بالاعتراف المتبادل بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل تيسيراً لعملية إحلال السلم في الشرق الأوسط ، وإلا بالتعايش السلمي بين الامتين العربية واليهودية .

وتتفاهم في الوقت الحاضر التناقضات بين الشمال والجنوب مع اتساع الفجوة الاقتصادية بينهما وتزايد الفوارق بين الأغنياء والفقراء . واحتلال التوازن هذا الذي يعتري مجال التنمية يمكن أن يُتحقّق بحالة العالم مزيداً من الاضطراب . والتي يزيد الأمر سوءً أن أكثر من بليون نسمة في جميع أنحاء العالم يعيشون في هذه الفقر المدقع مفتقرين حتى الآن إلى ما يسد حاجتهم من الغذاء والكساء ، وأن كثيراً من البشر ما زالوا يكافحون الجوع والمرض لمجرد أن يتمكّنوا من البقاء .

إن شعوب جميع البلدان تواجه في التسعينيات ، وهي العقد الأخير في هذا القرن ، سؤالاً يتسم باللحاج متزايد : إلى أين يتجه عالمنا وأي نظام دولي جديد ينبغي إنشاؤه ؟

إن إقامة نظام دولي جديد ملبي ومستقر وعادل ومنصف من شأنه أن يتفق مع إرادة شعوب العالم ويلبي احتياجات عصرنا . وترى حكومة الصين أن النظام الدولي الجديد ينبغي أن يكون متفقاً مع المقادير والمبادئ المكرمة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ التي اتضح جدواها العملية وحظيت بقبول واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي . لقد أثبتت الواقع أن المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة وللسلامة الإقليمية ، والالتزام المتبادل بعدم شن العداون ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والمساواة والتغافل المتبادل ، والتعايش السلمي ، تشتمل على أهم المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية . وهذه المبادئ تتفق

مع مقامه ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشتمل على الخصائص الجوهرية لعلاقات دولية من نوع جديد . ولذا فيإننا نرى أن النظام الدولي الجديد المزمع إنشاؤه ينبغي أن يرتكز على مبادئ التعايش السلمي الخمسة آنفة الذكر .

ومن أجل أن استكشف مع أعضاء الجمعية العامة جميعاً سبل إقامة نظام دولي جديد عادل ومنصف ، أود أن أعرض في هذا المحفل الرسمي موقف وآراء الحكومة الصينية بشأن مسألة السلم والأمن وبشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية .

أولاً ، لقد باتت البشرية ، بعد أن عانت في هذا القرن ويلات حربين عالميتين ، تقدر السلم وتتتمسك به على نحو عميق . وتحتطلب تنمية كل بلد من البلدان وتقدم البشرية تهيئة بيئة دولية يسودها السلم . ونحن نرى أن النقاط التالية تتسم بأهمية أساسية لصون السلم العالمي . فينبغي أن تتحترم جميع البلدان سيادة كل بلد منها ، وأن تتعامل فيما بينها كأنداد متساوين ، وأن تخفي خلافاتها سعياً إلى إيجاد اتفاق مشترك ، وأن تخترط في تعاون ودي ، وأن تعيش في وئام . ولا ينبغي أن يسع أي بلد إلى فرض الهيمنة أو السيطرة على الشؤون الدولية أو إلى ممارسة سياسات القوة على أساس قانون الغاب . وينبغي لجميع الدول - كبيرة كانت أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة - أن تشارك في مناقشة وتسويقة الشؤون الدولية بوصفها أعضاء متساوين في المجتمع الدولي . وينبغي أن يكفل حق كل دولة في أن تختار بمقدمة مستقلة تفهمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وطريق تنميتها في ضوء ظروفها الوطنية الخامسة . ولا ينبغي لأي بلد - وخاصة إذا كان دولة كبرى - أن يفرض أيديولوجيته أو قيمه أو نمط تنميته على البلدان الأخرى . وينبغي لجميع البلدان أن تمثل لمبدأ الاحترام المتبادل للسلامة الإقليمية وحربة الحدود الوطنية ، وينبغي لا يسمح لأي بلد بفزو أوضم أراضي بلدان أخرى بأي حجة كانت . وينبغي تسوية الخلافات بين الدول بطريقة عادلة اعتماداً على الوسائل السلمية ، كما ينبغي لا يسمح باستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية .

وثانياً ، إن أحدى الحلقات الهامة في صون أمن الدول جميعاً تكمن في وضع حد لسباق التسلح وفي توزيع السلاح الفعلى . فهذه وسيلة هامة لتخفيض حدة التوتر الدولي .

وقد دعت الصين دوماً إلى فرض حظر شامل على الأسلحة النووية والكييمائية والبيولوجية وإلى تدميرها تماماً كاملاً كما دعت إلى حظر البحوث المتعلقة بأي نوع جديد من أسلحة التدمير الشامل وإلى حظر استخدام هذه الأسلحة . كما تدعو إلى تحقيق عدم انتشار شامل ومتوازن عن طريق تدابير عادلة ومعقولة وضرورية وسلامية . وتتتيح الصين سياسة تقوم على عدم تأييد أو تشجيع أو مساعدة أي بلدان أخرى على استخدامه أسلحة نووية . ومن أجل تسهيل الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وصون السلم والأمن والاستقرار على المعبد الدولي ، أعلنت الصين قرارها المبدئي بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار . وبإضافة إلى ذلك ، دعت الصين دوماً إلى الإبرام المبكر لاتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية وإلى زيادة فعالية اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية .

لقد توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ وقت ليس ببعيد إلى اتفاق بشأن تحفيظ أسلحتهما الاستراتيجية النووية ونحن نرحب بهذا التطور . بيد أن التوقيع على هذه المعاهدة ليس إلا مجرد خطوة أولية في تحفيظ ترسانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي النووية الهائلة . وفضلاً عن ذلك ، لا تغطي المعاهدة كل أنواع الأسلحة النووية ولا تحظر جهود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المستمرة الرامية إلى تحسين نوعية أسلحتهما وإلى خلق منظومات أسلحة جديدة . وحتى بعد الخفق المتفق عليه بموجب هذه المعاهدة ، سيظل البلدان يمتلكان أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي الأسلحة النووية في العالم وسيبقيا قادرين على تدمير البشرية مرات عديدة . لقد أشارت التغيرات التي حدثت مؤخراً في الاتحاد السوفيتي قلقاً كبيراً لدى المجتمع الدولي حول إمكانية التحكم في الأسلحة النووية تحكماً دقيقاً . ومن ثم ، لا يزال هناك طريق طويل يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن يقطعاه للوفاء بمسؤولياتهما والتزاماتها حيال نزع السلاح النووي .

ومن حيث المبدأ ، تؤيد الصين وضع الاتجار في الأسلحة ، بما فيها حتى الأسلحة المعقّدة ، تحت رقابة منصفة ومعقولة وفعالة ، لكن هذا يجب أن يقرره المجتمع الدولي عن طريق مشاورات مستفيضة مع كل البلدان على قدم المساواة وبعد إعداد تام .

إننا نعتقد أن القدرات العسكرية يجب أن تستخدم إلا لفرض الدفاع عن النفس وأنه يجب أن يُسْعى أي بلد إلى تحقيق مستوى من التسلح يزيد عن احتياجات الدفاعية المعقولة . ونحن نؤيد المقترن القاضي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، والتوصل إلى تحديد شامل ومتكمّل للاسلحة الموجودة في المنطقة وذلك عن طريق المشاورات والمفاوضات بين البلدان المعنية على قدم المساواة . إذ يتعين الالتفاء إلى آراء البلدان الواقعة في تلك المنطقة ووجهات نظرها واحترامهما تماماً . ولابد من الوقوف بالمرصاد لاحتمال احتكار قلة من البلدان لهذا الأمر وفرض آرائها على الآخرين . إن تحديد الأسلحة ليس إلا وسيلة أما الفایة فهي تحقيق سلم عادل و دائم في الشرق الأوسط . لهذا ، يجب أن يرتبط تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط بعملية السلام ويتعين على الأمم المتحدة أن تتطلع بالكامل بدورها المطلوب في هذا المضمار ،

(السيد شيان شيتشن ، الصين)

وإذا اقتضت الضرورة لابد وأن يعقد مؤتمر معنى بتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط بمشاركة جميع البلدان المعنية .

إن الفضاء الخارجي ملك للبشرية جماء ولابد أن يستخدم استخداماً خالصاً للأغراض السلمية ولصالح البشرية . ويجب لا يطير أي بلد أسلحة الفضاء الخارجي . ويعتني على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، في المقام الأول ، أن يوقفا تطوير وتجريب ووزع هذه الأسلحة وأن يدمرا كل ما في حوزتهما من أسلحة الفضاء . وعلى المجتمع الدولي أن يشرع في وقت مبكر في إجراء مفاوضات لإبرام اتفاق دولي بشأن الحظر الكامل لأسلحة الفضاء الخارجي بغية وقف سباق التسلح والخليولة دون امتداده إلى الفضاء الخارجي .

تنسم العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية بسمة هامة هي تفاصم التناقضات بين الشمال والجنوب واتساع الهوة الاقتصادية بينهما . فالبلدان النامية لا تزال تواجه صعوبات مثل عباء الدين الساحق والتدفق السلبي للموارد المالية وتردي معدلات التبادل التجاري* .

إن اتساع الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب إنما يرجع - إلى حد كبير - إلى النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير المنصف والجائر . لقد خلقت التطورات الجذرية التي طرأت حالياً على الموقف العالمي صعوبات جديدة بالنسبة للبلدان النامية . ولعل هذا الموقف ، من الضروري أن يقام ، تدريجياً ، نظام اقتصادي دولي جديد يتضمن العناصر التالية :

حق كل بلد في اختيار نظامه الاجتماعي الخام به ونمودجه الاقتصادي وطريق التنمية الذي يناسب ظروفه الوطنية .

حق كل بلد في ممارسة رقابة فعالة على موارده الخامسة واستغلالها .

حق جميع الدول في المشاركة في معالجة الشؤون الاقتصادية الدولية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد مين (ميائamar) .

ضرورة احترام البلدان المتقدمة النمو لمصالح واحتياجات البلدان النامية والتوافق بينها ، والإجماع عن ربط ما تقدمه من معونة بشروط سياسية .

لابد من بذل الجهد لتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بينهما بغية القيام بالاصلاح والتعديل اللازمين في السلع الاساسية والتجارة ورؤوس الاموال والدين والميدانين المالي والنقدى وغيرها من الميادين الهامة في الاقتصاد الدولى . إن اقتصاد العالم كل متراقب لا يتجزأ . فبيتها تحتاج البلدان النامية رؤوس الاموال والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو ، فإن الاختيرة تحتاج أيضاً المواد الأولية والأسواق من البلدان النامية . فمسألة التنمية - في جوهرها - تتوقف على العلاقات بين الشمال والجنوب . ويدون تحسين أساسى في العلاقات بين الشمال والجنوب ، يكون من الصعب أن تضمن ملم العالم واستقراره ، ولن تعود الحالة بالتفع سواء على البلدان الفقيرة أو الفنية . ولتعزيز التنمية المشتركة ، يتعمى على جميع البلدان أن تساعد بعضها بعض ، مثل المسافرين في قارب واحد ، وأن تسعى إلى تضييق الهوة بين الشمال والجنوب وإقامة نظام اقتصادي دولي مDCF ورشيد يقوم على أساس التعاون والمنفعة المتبادلين .

إن البيئة مشكلة أخرى بارزة تواجه المجتمع الدولي اليوم . فتحسين البيئة وحماية الأرض لها أثرها الحيوي على كل ظرف من ظروف بقاء البشرية .

إن مسألة البيئة ليست مسألة قائمة بذاتها . فهي مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية . إن عدداً كبيراً من البلدان النامية مقيد في قدرته على المشاركة مشاركة فعالة في حماية البيئة العالمية ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية وتختلف اقتصادي . وعلاوة على ذلك ، دون مشاركتها لا يمكن أن يكون هناك تحسن أساسى في البيئة . ونحن نشاهد البلدان التي لديها موارد مالية وتكنولوجية وفييرة نسبياً أن تتخذ زمام المبادرة في التحرك لحماية البيئة العالمية ومساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على الحماية البيئية .

إن الصين تولي أهمية كبيرة لحماية البيئة ، التي أصبحت واحدة من بين سياساتها الرسمية الرئيسية . وقد اشتركتها اشتراكاً فعالاً في التعاون الدولي في هذا

الميدان . وفي حزيران/يونيه الماضي ، وبناء على دعوة من الحكومة الصينية ، اجتمع وزراء ٤١ بلداً ناميماً في بيجينغ في مؤتمر وزاري للبلدان النامية معنى بالبيئة والتنمية وأصدروا إعلان بيجينغ ، الذي يحدد الموقف المبدئي والآراء السياسية للبلدان النامية حول طرق حسم مسائل البيئة العالمية والتنمية ، ويعرب عن إرادة ثلاثة أرباع البشرية وتطلعهم المشترك من أجل الحماية البيئية والتنمية . وهذا بلا شك ، سيكون له أثر إيجابي على مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمزعمع عقده بالبرازيل في عام ١٩٩٦ وعلى الجهود الرامية إلى إيجاد حل رشيد لمشكلة البيئة العالمية .

إن التهوف بتحقيق عالمي لحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمصالح المشتركة للبشرية . فعلى مر السنوات الأربعين الماضية أو ما يربو عليها ، أ sağlam المجتمع الدولي إسهامات إيجابية في صياغة المقادير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية . وقد تمكنت الأمم المتحدة بفضل الجهود المتضاغرة لدولها الأعضاء من صياغة ما يقرب من ٧٠ اتفاقية وإعلاناً وصكاً دولياً حول حقوق الإنسان ، وقد لعبت كلها دوراً إيجابياً في التهوف بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان .

بيد أن دولاً معينة استخدمت ولو قت طويلاً ، محفل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كمحفل لشن الحرب الباردة ، وكانت نتيجة ذلك أن خضعت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لتأثير ظاهرة غير طبيعية . فعلى سبيل المثال ، استخدمت حقوق الإنسان وسيلة لدفع سياسات القوة والتدخل في شؤون تعد أساساً في إطار ولاية دول أخرى ، وتجزأ مفهوم حقوق الإنسان وأصبحت هناك معايير مزدوجة تتبع ، وقد بذلك تلك الدول الجهود لتجديد ذاتها ومهاجمة الآخرين بشأن مسألة حقوق الإنسان ووضعت رغباتها وأهواءها كمعايير لحقوق الإنسان بغض النظر عن الاتفاقيات الدولية والظروف المميزة للبلدان الأخرى . وهذا كلّه لا يتنافى فحسب مع مقاصد وأهداف الميثاق لكنّه يعرقل ، وعلى نحو خطير ، التعاون الدولي العادي في ميدان حقوق الإنسان ويعرقل الإعمال العالمي لحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية .

(السيد شيان هيتشن ، الصين)

لقد دأبت الحكومة الصينية دوما على تأييد واحترام مبادئ حماية حقوق الإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمكرورة الدولية ذات الصلة وهي تشارك بنشاط في مجموعة واسعة النطاق من أنشطة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

إننا نعتقد أنه من الضروري ، لضمان حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للجنس البشري بأسره والنهوض بها على نحو فعال ، أن نعترف بالسمات المختلفة لشتى البلدان ، اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخلفياتها التاريخية والدينية والثقافية المختلفة . وفي هذا الصدد ، يتعين على كل البلدان ، على أساس مبدأ احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، أن تسعى جاهدة لتحقيق التفاهم المتبادل ، والتوصل إلى نقاط الالتقاء ، مع تحفيز اختلافاتها جانبًا والاستعاذه عن الحرب الباردة بالتعاون الدولي .

وتحن ثرى أن التمييز العنصري والفصل العنصري والامتعمار والمعدوان والاحتلال الاجنبىين تشكل جميعها انتهاكات جسمية لحقوق الإنسان يتبين أن يوليهما المجتمع الدولى اهتماما كاملا ويضع لها حدا . وفي مجال حقوق الإنسان يتبيّن أن يوليها المجتمع متساوية للحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية . ولا يتبيّن لنا أن نشدد على بعض الحقوق في حين تستهين أو حتى لا تقر بحقوق أخرى . وبالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية ، فإن أهم الحقوق الأساسية للإنسان هو الحق في البقاء وفي التنمية .

وكما تعرفون جميعا ، فإن الصين بلد نام يبلغ عدد سكانه 1,15 بليون نسمة . وعلى الرغم من نجاح سياسة تنظيم الأسرة ، ما زال تعداد السكان يزداد بمقدار ١٧ مليون نسمة كل عام . وبالمطام ٢٢ في المائة من سكان العالم بـ ٧ في المائة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم ، تقدم الصين أكبر إسهام لحماية حق الجنس البشري في البقاء . وكما تعمل حكومة الصين بنشاط لضمان وكفالة الحقوق والمصالح المشروعة للشيخوخة والشباب والنساء والأطفال والمعوقين من خلال التشريع واتخاذ تدابير أخرى فعالة ، وقد حققت نجاحا باهرا في هذا الصدد . ويمكن لاي شخص غير متخصص ان يرى بالفعل ان الصين تتمتع اليوم بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ، وأن شعبها يعيش في سلم وقناة . واستقرار الصين وتنميتها عاملان هامان دون شك يساهمان في السلم والاستقرار في آسيا وفي العالم بأسره . وعلى النقيض من ذلك ، فإذا عوّت الصين الانطرابات والغوض ، لالحق ذلك مثرا بالغا بالاستقرار في آسيا وفي العالم . فالصين تحتاج إلى الاستقرار . والعالم يحتاج إلى صين مستقرة .

تتقدم الصين على طريق بناء الاشتراكية بخصائص صينية . وعلى مدى السنوات العشر الماضية وما قبلها ، التزمت بسياسات الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وحققنا إنجازات عظيمة في التنمية الاقتصادية . وفي الوقت الحالي ، ينفذ الشعب الصيني برنامج العشر سنوات والخطة الخمسية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية . وستعمق بكل ثبات في عملية الإصلاح ، وتحرر البلاد بالانفتاح أكثر فأكثر ، ونشئ بالتدريج هيكلًا جديدا للاقتصاد الموجه للسلع الأساسية بصفة رفع الناتج القومي

(السيد شيان شيتشن ، الصين)

الاجمالي الى اربعة اضعافه بحلول نهاية هذا القرن . وبافية بلوغ هذا الهدف ، يتعمى علينا إنجاز قدر كبير من العمل واستكمال عدد ضخم من المشروعات الكبيرة . وبينما ترتفع الإصلاح الاقتصادي ، ستعزز أيضا سياسة الافتتاح على العالم الخارجي ونقوم بإعادة الهيكلة السياسية تدريجيا .

وفي هذا الصيف الذي انقضى ، أصبحت بعض المناطق في الصين بفيضانات خطيرة الحقن بالسكان خسائر فادحة في الأرواح والموارد فضلا عن الانتاج الصناعي والزراعي . وفي بعض المناطق ، كانت الخسارة فادحة للغاية . وقد اتخذت الحكومة الصينية تدابير فعالة ، وخصمت كميات ضخمة من الموارد المالية والمادية لمساعدة المناطق المتكونة وتقليل حدة الخسائر . وفي تلك المناطق ، لم تحدث أي مجاعات أو أوبئة أو تدفق للإجئين الى المدن . وقد نجحت الصين في جهودها لمقاومة الفيضانات . وتشير التقديرات الى أن الناتج القومي الاجمالي للصين سيستقر في الثمن بمعدل ٦ في المائة . وفي مكافحة الفيضانات وفي عمليات الإغاثة اللاحقة ، تلقينا مشاعر المواءمة والمساعدات من حكومات وشعوب البلدان الأخرى ، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، والمنظمات الدولية ، ومختلف دوائر المجتمع الدولي ، ونود ان نعرب لها عن خالص شكرنا .

ويسعدنا أن نلاحظ أن أهم منظمة عالمية في عالم اليوم ، والامم المتحدة قد لعبت في العام الماضي دورا أساسيا لصيانة السلم العالمي والنهوض بالتسوية السياسية للقضايا الملحة ، وتعزيز التنمية في مختلف البلدان وتنمية التعاون الدولي . وقد أظهرت الحقائق أن آلية الأمم المتحدة ما زالت فعالة . وهناك أود أن أشير بصفة خاصة الى أن الأمين العام بيريز دي كويبيار قد بذل جهودا مثمرة لسنوات عديدة في هذا الصدد .

وفي الحالة الدولية الراهنة المعقدة والمتقلبة تأمل شعوب العالم ان تعمل الأمم المتحدة بدأب وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاقها بغية التوصل الى حلول منصفة ومعقولة لهذه التزاعات الإقليمية مثل التزاع السائد في الشرق الأوسط ، وتعزيز

الحوار بين الشمال والجنوب ، ومساعدة البلدان النامية على التغلب على مصاعبها الاقتصادية وتنمية اقتصاداتها . ونحن نأمل مخلصين ان تضطلع الامم المتحدة بدور إيجابي في دفع عملية نزع السلاح ، ومعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجهها البشرية ، مثل الحماية البيئية ومكافحة المخدرات .

وفي هذا المجتمع الدولي المتتنوع ، فإن السعي من أجل توافق الآراء والأرضية المشتركة ليس مجرد هدف أساسى للأمم المتحدة منذ إنشائها ، بل هو أيضاً السمة المميزة لـأكبر منظمة دولية . وفي مواجهة التغيرات الهائلة الحاملة في الحالة الدولية الراهنة ، أصبح المجتمع الدولي يرى إنشاء نظام دولي جديد باعتباره تطعماً مشتركاً . ونحن نأمل ونعتقد أن الأمم المتحدة ستلعب دوراً هاماً في إنشاء نظام دولي جديد منصف وعادل .

انتقضت عشرون عاماً منذ أن استعادت الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة في ١٩٧١ . وطوال هذه السنوات ، لعبت الصين ، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن ، دوراً إيجابياً في صون السلام وتعزيز التنمية الاقتصادية في العالم . وفي المستقبل ، ستواصل الصين ، كعدها دائماً ، الالتزام الدقيق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وتأدية واجباتها بضمير ، والانضمام إلى بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعم عمل هذه المنظمة بنشاط ، والاسهام بتصنيبها في تعزيز السلام والأمن والتنمية في العالم وإنشاء نظام دولي جديد .

السيد هيرد (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي أولاً أن أهتكم ، سيدي نائب الرئيس ، وأن ننهي الرئيس من خلالكم ، بانتخابكم لهذين المنصبين الرفيعين اللذين تتوليانهما . ونحن على عظيم الثقة بأنكم بتوليكم أعمال هذه الدورة للجمعية العامة ، ستظلسان انت ورئيس بتسخير مداولاتنا قدمًا بما عهدنا فيكم من حسن نظام ومنطق رشيد ، واتمن لكم أطيب النجاح في هذه المهمة .

في العام الماضي تحدث كل المتكلمين تقريباً من فوق هذه المنصة عن الإيقاع المثير الذي تواترت به الأحداث الدولية . ولعلنا جميعاً توقعنا أنه سيكون هناك عودة إلى الإيقاع الطبيعي للحياة الدبلوماسية بعد تلك الفضول المثير . غير أنه فيحقيقة الأمر استمرت التغييرات أثناء الإثنى عشر شهراً الماضية بسرعة وكثافة ما كان لأحد أن يتوقعهما قط . وكان بعض هذا التغيير مفيناً ، إذ ينبع من نهاية الحرب الباردة ، الأمر الذي ترحب به جميعاً . لكن التغييرات الأخرى ذكرتها يمتد ما يمكن أن يفعله الحقد والمرارة في صياغة مجرى الأحداث في عالمنا . وهذه المناقشة العامة هي المناسبة الصحيحة لنا لكي نتبين ما إذا كان بإمكاننا أن نكتشف تماماً في هذه الأحداث مجتمعة وأن تستخلص العبر المناسبة لمستقبل منظمتنا .

أود أولاً أضم صوتي للترحيب بالأعضاء السبعة الجديد في الأمم المتحدة وهي ، استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا ، وجمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية . إن وجودكم جميعاً سيشرى هذه المنظمة . لقد أبقيت الريبة بين الشرق والغرب كوريا خارج الأمم المتحدة لفترة طويلة جداً ، والآن تتيح النهج الجديدة في العلاقات الدولية لكم أن تشفلوا المقاعد التي كان ينبغي أن تكون لكم منذ أمد طويل .

لعلّي أستبق الأمور ، ولكنني اعتقاد أننا نشهد الان انهيار مبدأ الامبراطوريات . وأقصد بذلك ، المبدأ القائل بأنه يمكن إرغام الشعوب على العمل سوية في ظل حكم مركزي لا يشاركون فيه ولا تعتزم فيه حقوقهم . وفي بعض الأماكن ، تاتي نهاية هذا المبدأ ببطء . وفي أماكن أخرى كان انهيار مبدأ الامبراطورية مفاجئاً . فمثلاً نشهد الان بصورة لا تدع مجالاً للشك تفتخ آخر أكبر امبراطوريات الاستعمارية في القرن الماضي ، أي تلك التي أقامها القياصرة الروس . ذلك النظام الذي حوله ليسن وستانلين إلى امبراطورية شيوعية ، يتحطم الان إلى غير رجعة . يتحطم لا بایدي منتقديه أو منافسيه من الخارج ، بل بایدي الشعوب التي سعى ذلك النظام إلى سجنهما . لقد ولّ ذلك النظام القديم ، ويجاهد النظام الجديد لمولده . ويحاول النظام الجديد إعمال مبدأ الهوية الوطنية دون أن يتحول ذلك المبدأ إلى فوضى .

إن القومية تعبير مشروع عن تطلعات الشعب ، ولكننا جميعاً تعلمنا بالطريقة المصيبة أن القومية لا تكفي . لأن الأخذ يعلم جديد وإحياء علم قديم و اختيار عامة جديدة وانتخاب برلمان جديد وارتداء بزات جديدة أمور لا تتحقق بحد ذاتها الأمان والسعادة . إذ يمكن للقومية أن تكون عقيمة ما لم تتحترم حقوق الأفراد والاقليات . ويمكن لل القوميَة أن تكون خطيرة ما لم تعمل الدول القومية سوية من أجل الأمن الجماعي والرخاء الجماعي .

وعلى ذلك فإن الموافقة داخل الأمم والتعاون بين الأمم يجب أن يكونا النمط الذي ننشده .

ولا بد أن هذه الأفكار أو أفكاراً مماثلة قد راودت أذهان الكثيرين مما ونحن نشهد وقوع مأساة يوغوسلافيا . وإنني آمل وأؤمن بأن يكون بوسع مجلس الأمم ، في مجتمعه عصر اليوم ، أن يضم سلطته الفريدة إلى الجهود التي تبذلها بالفعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمساعدة أولئك الذين يريدون ، من بين جميع أبناء يوغوسلافيا ، أن يضعوا حداً لسفك الدماء واليداء بينما طُردوا من مستقبلهم . وأنا أطّلر هائز ريشترش فينشر ما أعرب عنه من مشاعر ومخاوف هنا قبل هذيهة باسم المائيا ، ونحن جميعاً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنعمل بجد ومشاركة لمساعدة أبناء يوغوسلافيا على إيجاد هذا النمط الجديد لمستقبلهم .

لا يمكننا أن نكتب وملة لهذا النمط ولا أن نملأ على أي من شعوب الاتحاد السوفيياتي أو شعوب يوغوسلافيا . كل ما يمكننا فعله هو أن نبني التفاهم والتفهم وأن نقدم المساعدة لمهمة الإصلاح الفخمة الجارية الآن . وحين يجوع الشعب في الاتحاد السوفيياتي هذا الشتاء يمكن أن تساعد على إطعامه من فوائض الغرب وأيضاً من أوروبا الوسطى والشرقية على ما آمل . ويمكننا ، بل إننا نقوم بتقديم المساعدة التقنية ، وخاصة المساعدة في جلب الأغذية من المزارع إلى المخازن . ويمكن أن تبني علاقاتنا مع جمهوريات الاتحاد السوفيياتي وهي تزداد سلطة . ويمكن أن نوامل الضفوط الودية من أجل حقوق الإنسان المكرسة في ميثاق باريس لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي تم

توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . وليس من مصلحة المجتمع الدولي أن يتفكك الاتحاد السوفيatici بالكامل ، ويصبح بدون سلطة مركزية لمعالجة المسائل التي تحتاج إلى اتخاذ قرارات مركزية . لقد أحرز تقدم هائل بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وينبغي عدم تبديد هذا التقدم أو تعريضه للخطر نتيجة لافتقار إلى السلطة المتماسكة في الاتحاد السوفيatici . فالجمهوريات تقوم بوضع ترتيباتها الخاصة مع المركز للتأثير على مجرى السياسة الخارجية ، وتحتاج نطلع إلى نتيجة ذلك . ولكن سيكون مدعماً للشقة ، من وجهة نظر الأمم المتحدة ، إذا تبدد التعاون الذي بدأنا في الآونة الأخيرة تتوقعه من الاتحاد السوفيatici ، مثلاً ، بشأن الشرق الأوسط أو مشاكل الخليج أو مشاكل إفريقيا في اللحظة التي تتجلّى فيها فائدته على أوضح صورة .

لقد ذكرت جنوب إفريقيا . إن الحالة هناك مختلفة اختلافاً تاماً ، ولكن هناك خيط مشترك . فهنا أيضاً نشهد زوال نظام قام على أساس القمع والتمييز . ولا يمكن لأحد الآن أن يفترض أن الفعل العنصري يمكن أن يعود أو أن يكتب له البقاء . إن الشجاعة التي أبداها رئيس الدولة دي كلينك والسيد نلسون مانديلا والزعماء الآخرون لشعب جنوب إفريقيا تستأهل الاعتراف والتشجيع . وهذا أيضاً ، ليس للعالم الخارجي أن يحدد النمط المستوري لجنوب إفريقيا الجديدة ، وإن كان من حقنا فيما اعتقاد أن نتحثّل الذين بدأوا تلك المهمة على المضي قدماً . ولنا نحن ، ولا سيما لاعضاء الكمنولث في الاجتماع المقبل لرؤساء الحكومات في هاراري ، أن نتظر في كيفية إسهام المساعدة العملية إلى جنوب إفريقيا الجديدة . ولا يمكن لأحد من يدرسون إحصاءات التمويـل السكـاني في ذلك البلد بالمقارنة مع الإنتاج الاقتصادي ، ولا يمكن لأحد من يزورون البلدـات خارج ديربيـن وجوهـانسـبرـغ وكـيـبـتاـون ، أن يشكـوا سـوـاء في الحاجـة إلى هذه المسـاعـدة أو في الطـابـع الملـحـ لها ، إذا كان لـجنـوبـ إـفـريـقـياـ انـ تـشـرعـ فيـ بـداـيـةـ طـيـبةـ وـانـ تـجـمـلـ منـ نـفـسـهاـ جـارـاـ مـفـيدـاـ وـداعـماـ لـبـلـدـانـ الـآخـرـانـ فيـ جـنـوبـ إـفـريـقـيـ.

وإـزـاءـ هـذـهـ الخـلـفـيـةـ ، وـإـزـاءـ هـذـاـ النـمـطـ ، كـيـفـ يـمـكـنـ أنـ تـعزـزـ أـدـاءـ منـظـمةـ اـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ؟ـ ماـ مـنـ شـيـءـ بـالـطـبـعـ يـغـيـرـ الـوـاجـبـ الـأـوـلـيـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، وـهـوـ أـنـ تـبـذـلـ قـسـارـىـ جـهـدـهـاـ لـحـمـاـيـةـ عـضـائـهـاـ بـدـرـءـ العـدـوـانـ وـرـدـهـ ، وـهـذـاـ أـمـرـ أـسـاسـيـ .

لقد كان غزو العراق للكويت مثلاً جلياً بصورة استثنائية . والآن وقد خرج العراق من الكويت ، تصرّ الأمم المتحدة ، وللمرة الأولى ، أن تتخلّى دولة عضو عن أملحة التدمير الشامل وأن تدفع تعويضاً لضحاياها . وقد عقدت الأمم المتحدة عزمهما على موافقة فرض الجزاءات إلى أن يبدي العراق أنه يضطلع بدور بناء في الاستقلال الاقليمي وإلى أن يتقيّد بقواعد القانون الدولي . ولا بد للعراق أن يتقيّد بقرارات مجلس الأمن التي هي قرارات إلزامية ، وإن لم يفعل ذلك فلا بد أن يواجه العواقب ، وعواقب التحدّي المستمر ستكون وخيمة حقاً .

إذن فتحن جميعاً نتشاطر المسؤولية عن منع خطر من الظهور ثانية كذلك الذي شهدناه من العراق . والكل يقبل بأن العديد من الدول تعتمد على استيراد الأملحة لتکفل مستوى معقولاً من الأمان والحق المتصل في الدفاع عن الذات المعترف به في ميثاقنا .

لكن الصراع في الخليج أظهر كيف يمكن توقيف السلام عندما يحوز بلد على ترسانة تتجاوز بكثير احتياجات الدفاع عن النفس ، وتحن في الأمم المتحدة لا بد أن نؤمن إلا يحدث ذلك ثانية . ونعتقد أن على جميع الدول أن تلتزم بالمبادئ الثلاثة الآتية وأن تطبقها وهي : الشفافية والتشاور والعمل .

لهذا ، وكمخطوة هامة صوب الشفافية ، اقترحت بريطانيا سجلاً عالمياً لعمليات نقل الأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة . ومن شأن هذا السجل أن يلغى انتباه المجتمع الدولي إلى محاولة يقوم بها بلد ما لتعزيز ما يملكه من الأسلحة التقليدية بحيث تتجاوز المستوى المعقول . وستقوم بريطانيا ، بدعم من شركائنا في المجموعة الأوروبية وغيرهم ، بتقديم مشروع قرار في هذه الدورة للجمعية العامة تأمل أن يؤدي إلى وضع هذا السجل على وجه السرعة .

إن عملية التشاور بشأن تصدير الأسلحة قطعت شوطاً لا يُبالي به . وقد تمت مناقشتها في العديد من التجمعات الدولية في الأشهر الأخيرة ، وشجعنا استعداد مصدري الأسلحة ، الكبار والصغار ، لتبادل المعلومات عن مبيعات الأسلحة والتي كانت حتى الآن

تحاط بستار كثيف من الكتمان . وعليها بعد ذلك أن توازن ، في حدود الإمكانيـ، بين المعايير التي يطيقها مصدرـو الأسلحة عند النظر في عملية البيع .

هذا النوع من الافتتاح سيعزز الثقة . والثقة تتيح العمل . وفي أوروبا اتفقنا على المعاهدة الخامـة بالقوات التقليدية في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . ووقـت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيـاتي على معاهدة ستارت في تموز/ يولـيه . وقد بدأـت الدول الكـبرـى ومورـدو الأسلحة الرئـيـسيـون في تخـفيـض مستـوى أسلحتـهم ؛ إنـهم لا يكتـفـون بمـجرـد الـطلـب من الآخـرـين أن يـفـعـلـوا ذـلـكـ . ولـنـ يـكـونـ منـ السـهـلـ أبداـ فيـ العـالـمـ الحـقـيقـيـ السـعـيـ وـراءـ تـحـقـيقـ هـذـاـ المـسـتـوىـ الـادـىـ مـنـ التـسـلـحـ ،ـ وـاعـتـقـدـ أـنـ لـدـيـنـاـ ماـ يـبـرـرـ اـنـتـهـاجـ خـطـوةـ خطـوةـ ،ـ شـرـيـطةـ أـنـ تـعـقـبـ الخـطـوةـ خـطـوةـ آخـرــ .ـ ولـدـيـنـاـ ماـ يـبـرـرـ أـنـ تـنـتوـخـ الـوـاقـعـيـةـ ،ـ شـرـيـطةـ أـلـاـ تـكـوـنـ الـوـاقـعـيـةـ ذـرـيـعـةـ لـلـتـقـاعـعـ عـنـ الـعـلـمـ .ـ وـقـدـ أـعـلـنـتـ الـحـكـوـمـةـ الـبـرـيـطـانـيـةـ بـالـأـمـرـ أـنــاـ مـنـعـمـدـ مـنـذـ الـآنـ سـيـامـةـ ضـمـانـاتـ كـامـلةـ النـطـاقـ كـشـرـطـ لـتـورـيدـ إـمـدادـاتـ نـوـوـيـةـ جـديـدةـ .ـ وـهـذـاـ يـعـنـيـ أـنـ هـذـهـ السـلـعـ لـنـ تـصـدرـ إـلـىـ أـيـ بـلـدـ بـخـلـافـ الـدـوـلـ الـحـائـزـةـ لـلـأـسـلـحـةـ نـوـوـيـةـ ،ـ أـيـ إـلـىـ أـيـ بـلـدـ تـوـجـدـ فـيـهـ مـنشـآـتـ نـوـوـيـةـ لـيـسـ مـشـمـولـةـ بـالـضـمـانـاتـ .ـ

ونعتقد أن هناك عبرة أخرى تمخت عنها تجاربنا في الشرق الأوسط في العام الماضي ، وهي الحاجة إلى معالجة الحالات الطارئة على نحو أفضل . فالماساة لم تُحل بالشرق الأوسط وحده بل حلت ببنغلاديش وبافريقيا أيضا . وأود هنا أن أشيد بالوكالات الدولية على كل تفانيها وجهودها في التصدي لهذه المأساة . ولكننا تعلمنا مرة أخرى أن التنسيق والرد المبكر والإعداد الفعال كلها أمور حاسمة .

وهذا ما يجعلنا نقترح هيكلًا جديدا نأمل أن يكون أكثر فعالية لمعالجة الطوارئ والكوارث ، بدءاً بوضع قائمة بالموارد البشرية والمادية المتوفرة من المانحين والمنظمات غير الحكومية . وعلى رأس هذا الهيكل ، نود أن نرى موظفاً ذا ملاحيات عالية يلي الأمين العام مباشرة ، إذ لا بد من اتخاذ القرار وتوفير الأموال على وجه السرعة في الأسابيع الأولى الحرجية للحالة الطارئة . إن الإعداد مفتاح النجاح ، وسيكون - وفقاً لاقتراحنا - مسؤولية شخص واحد . والأمم المتحدة هي في الوضع الأمثل لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية على الإنسان .

كما أن الأمم المتحدة ، وهو ما سبق التأكيد عليه ، يمكن أن تفعل أكثر مما فعلته لحماية البيئة العالمية . إن الاتفاق على كيفية المحافظة على موارد كوكبنا واستخدامها من أجل التنمية القابلة للاستمرار له أهمية حيوية أيضاً بالنسبة لمستقبل العالم . علينا أن نحدد فوراً أولويات واضحة لما يمكن أن يتحققه المؤتمر العالمي بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ريو في السنة المقبلة .

والأمم المتحدة يمكنها أيضاً أن تساعد في التصدي لمشكلة أخرى تخيم على عالمنا . وأشار هنا إلى الإعداد المتزايدة من اللاجئين في العالم ، و ٨٠ في المائة منهم في العالم الثالث . إن البلدان المتقدمة النمو تواجه نمواً لم يسبق له مثيل في أعداد الباحثين عن ملجاً . بعضهم لا ينطبق عليهم هذا التعريف . وقد لا يكون بوسعنا الاستمرار لعام ١٩٥١ ، ولكن معظمهم لا ينطبق عليهم هذا التعريف . في منح اللجوء السياسي بالطريقة الحالية لو ارتبك النظام بالمهاجرين لأسباب اقتصادية . أولئك المهاجرون يحرمون البلدان الوافدين منها من الشباب والموهبة ، علاوة على أن من يزيدون منهم على مستوى معين ، كما نشهد في هونغ كونغ ، وكما بدأنا

نشهد في أوروبا الغربية ، يمكن أن يخلقوا ضغوطا سياسية واجتماعية خطيرة في البلد المستقبل .

صحيح أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لها دور حيوي في مجال اختصاصها الأخذ في الاتساع ، ولكن المجتمع الدولي ككل يجب أن يكون لديهوعي متزايد بالطابع الأساسي لهذه المشكلة .

وهكذا تكون مقاومة العدوان والسعى إلى نزع السلاح وتخفيض المعانة ، أجزاء من المهام العملاقة - بل أقول والمعاظمة الملقة على عاتق الأمم المتحدة . والأمين العام يؤكد دائمًا بصفة خاصة على الدبلوماسية الوقائية وعلى محاولة التصدي لنزاع أو خطر ما قبل أن ينفجر ويتحول إلى عنف ومعاناة . وقد تعلمنا أن نعتمد على التركيبة التي يتحلى بها والتي تجمع بين المهارة والحزم والكياسة ، وهي تركيبة أصبحت سمة المميزة . السلفادور والصحراء الغربية وأنغولا : في كل هذه المناطق اضطاعت الأمم المتحدة بدور نشط إما في السعي إلى انتهاء الاضطرابات أو في توجيه المشكلة نحو مسار جديد ينأى بها عن المعانة التي وقعت بالفعل . وأرجو على وجهه الخصوص باعتراض غواتيمala باستقلال دولة بليز . فهذا يشكل مساهمة كبيرة في الاستقرار الإقليمي .

وقد بلغتنا أنباء طيبة جدا تفيد بأنه في الأيام القليلة الماضية أمكن تذليل العقبات المتبقية التي كانت تعترض التسوية السياسية الشاملة في كمبوديا ، ومن الضروري الآن إنهاء هذه التسوية بأقصى سرعة . وستظل الأمم المتحدة تشترك اشتراكا راسخا في تنفيذ عملية السلام ، وهذه العملية ستكون عملية لم يسبق لها مثيل ، عملية طموحة وباهظة التكلفة حقا . لكن العائد على كمبوديا والهند الصينية عموما سيكون عظيما .

اسمحوا لي ، باسم بلد له صلة مباشرة بمشكلة أخرى من هذه المشاكل ، وهي مشكلة قبرص ، أن أتمنى للأمين العام كل التوفيق في التوصل إلى حل متفق عليه لهذا النزاع . وهو يعلم أنه يحظى بتاييدنا الكامل في سعيه إلى اقناع الأطراف المعنية بالدخول أولا في مفاوضات ، ثم قبول التسوية .

من خلال كل هذه الاحداث والمشاكل المختلفة - وكثير غيرها لم اذكره هنا - يمكثنا ان نلمس نفس الاتجاه . وهو اتجاه صوب حكم افضل ، نحو حكومة اكثر تمثيلا للشعب ، وتعاون افضل بين الامم ، واهتمام اكبر بالفرد وحقوقه . ولا يمكن ل احد لديه اي احساس بالتاريخ ان يفترض ان يتدفع هذا التيار بنفس القوة وفي نفس الوقت عبر جميع البلدان والقارات الممثلة هنا . ستكون هناك معايير لن يواجه فيها الحكم الاستبدادي إلا تحديا واهيا . ستكون هناك نزاعات قاسية ودامية بعثت من ماض تمهينا ان يكون قد دفن . ستكون هناك نكسات ، ومناسبات يشار فيها الى الامل ، ثم يحيط وقد ينعكس مساره . وسيكون من قبيل التعالي ان يفترض اي منا ان هناك نموذجا واحدا ، نمطا واحدا من المؤسسات يمكن ان يجسد هذا الاتجاه . فليس هناك نموذج مستمد من نموذج باريس او نموذج واشنطن ، وبالتأكيد ليس هناك نموذج "كرملين" يمكن تصديره على حاله إلى افريقيا او أمريكا اللاتينية او الشرق الاوسط او آسيا . فكلنا ننطلق من منطلقنا إلى دروب مختلفة .

وفي المفاوضات داخل مجتمعتنا الاوروبية نعمل بجد من أجل تحقيق خطوة اوروبية هامة إلى الامام قبل نهاية هذا العام على طريقة العمل المشترك للدول ذات السيادة . وقد سبق ان قلت إن شعوب الاتحاد السوفيياتي التي تواجه مجموعة مختلفة تماما من المشاكل ستعمل على حل مشاكلها بطريقتها الخاصة . وفي أمريكا اللاتينية ، وفي افريقيا وآسيا ، تتجلّى نفس الاتجاهات بصورة واضحة . لقد انقضى عهد الذراائع . وجاء الخمسينات والستينات الذي - على ما اذكر - ترددت أصواته في هذه القاعة على نحو يبعث على السأم ، لم يعد له معنى بعد الان . والامبرialisية ، في عام ١٩٩١ ، لا يمكن ان تلام على سوء الحكم ، كما لا يمكن ان يلام النظام الرأسمالي على عدم توفر الرخاء . وقد اثبتت شواهد العقد الماضي وحقائقه وتجربته عكس ذلك . واعتقد ان الامم المتحدة والكمونولث الذي ننتهي إليه والمنظمات الإقليمية يمكن ان تساعده في توسيع وترسيخ هذه الواقعية الجديدة .

إننا إذن نتكلم عن الاتفاق بدلا من الإملاء ، والتجارة الحرة بدلا من الحماية ، والحكم النزيه بدلا من الفساد ، والحكومة القائمة على الانتخابات بدلا من

الدكتاتورية ، والتعاون بين الامم بدلًا من سعيها إلى السيطرة . هذه هي الأهداف التي نُصِّ عليها بوضوح في ميثاقنا ، ونُصِّ عليها بوضوح أيضًا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . لقد بدت في بعض الأحيان بعيدة المنال . ولكنني أعتقد أنها لم تعد كذلك نتيجة للأحداث التي وقعت مؤخرًا والتي تجري الآن ، ونحن في بريطانيا - والحكومة البريطانية - تسعى سعيًا حماسيًا وحشيشاً داخل الأمم المتحدة لجعل هذه الأهداف في متناول الجميع .

السيد دينستبير (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولاً وقبل كل شيء ، اسمحوا لي بيان أهان السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة . أتمنى له كل النجاح في القيام بمسؤولياته .

واسمحوا لي بيان أعرب عن تقديرني أيضاً للسيد دي ماركو ، سلفه ، الذي يمثل بلداً صغيراً ، ومع هذا فإنه كان من الشجاعة بحيث دل على بعض المشاكل الكبيرة للمنظمة . وقد فعل هذا بجسم ليست له مواقب كثيرة .

ولا بد لي أيضاً وبسور أن أشكر الأمين العام . إن السيد خافيير بيرييز دي كوييار بقيادته للمنظمة أظهر رؤية رفيعة . ولقد ثبت أن وجهات نظر هذا السياسي متسقة مع عصرنا . إن أمانته وشجاعته تستحقان تقديرنا .

اسمحوا لي بيان أرجو ببعض أصدقائنا الجدد : جمهورية استونيا ولاطفيا وليتواتيا ، وجمهورية جزر مارشال ، وجمهورية ولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا . وإننا نطلع إلى الإسهام النشط من جانب هذه الدول الأعضاء الجديدة ، وعلى استعداد للتعاون معها بشكل وثيق بشأن مختلف بنود جدول أعمالنا .

لقد كانت دورة العام الماضي أول دورة أحضرها بصفتي وزيراً للخارجية لبلاد تحرر من الشمولية . ومنذ ذلك الوقت أفكر ملياً في دور الأمم المتحدة في عالمنا هذا الذي تغير كثيراً . وتساءلت لماذا كان إسهام المنظمة في إنتهاء الحرب الباردة إهماماً متواضعاً ، رغم أنها تأسست لصيانة السلام ؟

إنني أ مثل أحد البلدان التي شهدت طوال العامين الماضيين تحولاً مثيراً على طريق الديمقراطية . وهذا التحول يساعد في تغيير الخريطة السياسية للعالم ، ولذلك فربما كان لنا حق مؤكد في الحكم ، بل حتى التزام بالحكم على مدى قدرة الأمم المتحدة على موافقة نفسها مع التغيير الجديد والتفاعل معه لما يحقق النفع العام . ولذلك آمل أن أقدر لتخلي عن التعليقات التقليدية غير الهمامة بشأن بنود بعضها على جدول أعمال هذا العام وذلك ليلدأء بها أشقاء مناقشتها في اللجان الرئيسية .

اصححوا لي بيان اذكر مع اختلاف في الصياغة ما قاله الرئيس هافيل منذ عامين وهو يتكلّم عن الوضع في بلادي . إن منظمتنا ليست أبداً في حالة ازدهار تماماً إن تاريخها يشير الخلاف كثيراً . والتجاهات معها فشل .

بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة تحولت الأمم المتحدة - وقد تعلقت بها آمال كثيرة - إلى ميدان للحرب الباردة . لقد تأثرت بشكل محزن بالمفهوم الزائف الذي يسمى بالصراع الطبقي الدولي . وفشل في التغلب على الانتهاكات الصارخة لميثاقها وللقانون الدولي . وحتى أكبر فشل مؤسف - في رأيي - بطبيعة الحال في عام ١٩٧٨ عندما غزت بلدان معاهدة حلف وارسو تشيكمولوفاكيا .

وأخيراً ، خلال فترة ما يسمى بالانفراج بين الدولتين العظيمتين ، شهدنا جميعاً الأمم المتحدة تحول إلى محل لممارسة البلاحة البهلوانية التي حجبت عجزها عن حل المشاكل الحقيقة بشكل فعال . وشهدنا الانسحاب التدريجي لفكرة تعددية الأطراف وأخر بقايا مكانة المنظمة . حتى استئثار الفالبية العظمى من الدول الأعضاء ، لم يمنع هذا المحفل من أن ينسنه الذين دافعوا عن العدوان والعنف .

ومع هذا ، اضطاعت المنظمة بدورهام في إنتهاء الامتياز . وأسهمت في تطوير وتدوير القانون الدولي . وخدمتنا جميعاً بصفتها مظللة تحتها مجموعة من الوكالات التي تهتم بكل شيء ابتداءً من التنمية الصناعية والطاقة الذرية وحتى الرعاية الصحية والاتصالات . ولعل أهم شيء يقع كل أيلول/سبتمبر هو أن تتحول هذه القاعة إلى مكان لاجتماع كل الذين قد لا يجدون مكاناً آخر يجتمعون فيه .

والليوم ، قد يبدو أن الفترات الحالكة في نشاط المنظمة قد ولت ، كما لو كان تجديدها لا يتطلب سوى مسألة التحليل بروح العصر وإدخال بعض التحسينات التنظيمية .

والحق يقال إن الحالة اليوم أفضل مما كان يجرؤ أي متّا على تصوره منذ وقت قصير فقط . إننا نشهد نهاية المواجهة الأيديولوجية التي حجبت الرؤية الواقعية للأمور . والنزاع بين الشرق والغرب ، وهو النزاع الذي هدد طيلة أربعين عاماً بالتدمير العام حل نفسه ، لأن الأيديولوجية التي دعمته تداعت مثبتة عجزها بشكل

تام . وأصبحت مصالح البشرية مرة أخرى أولوية معترفا بها تماما . وأحيانا انهيار ثنائية الاستقطاب تقديرنا لتعديدية الاطراف . ومنذ عامين ذكر الأمين العام بحق :

"اشتركت الأمم المتحدة بصورة مكثفة في الأنشطة الرامية إلى إحلال السلم في مناطق العالم المضطربة ... والواقع أنه يجري الآن التماطل مساعدة المنظمة العالمية بشكل لا مثيل له في تاريخها" . (A/44/1 ، ص ١)

لم يعد بعد الان ثلث البشرية يعاني من قيضة نظام شمولي . ومع هذا ، تبدو المنظمة أحيانا كثيرة عاجزة عن تجاور ظلال ماضيها . وهذا هو السبب في أنها ليست في مقدمة التطورات العالمية ، وفي أنها تفكر فقط في وقت متاخر عما يجب وبطريقة غير صحيحة في هذه التطورات . وهذا الوضع يثير الانزعاج بشكل خاص بالنظر إلى فورية مهمة المنظمة .

إحدى المهام الحساسة للأمم المتحدة هي تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب التي تتسع بشكل خطير . والمدنية ، كما نعرفها ، ليست أمامها فرصة ، في نهاية هذا القرن ، إذا ما تفرقت بسبب الاختلافات العديدة في الرفاه والرعاية الاجتماعية . وانهيار أيديولوجية ليس كافيا لحل هذه المشكلة .

من الملحوظ حل المشاكل العالمية المزمنة التي أمكن لمؤتمرات الأمم المتحدة أن يتبنّاها بها بشكل غامق . وهي الان موجودة في كل مكان . إنها تواجهنا في عدد من المجالات ، بما في ذلك البيئة والطاقة والسكان والهجرة . إنها تشهد تصعيداً مشيناً للنزاع في الجرائم والإرهاب وإدمان المخدرات وانتشار أمراض جديدة على مستوى دولي . وهذه الظواهر لا تهدد بالخطر الأفراد فحسب ، ولكن أحياناً أيضاً أمماً بأسرها . وإذا فشلت الأمم المتحدة في أن تتفاعل مع هذه المشاكل فوق الوطنية بطريقة أقوى بكثير مما هي عليه الان ، أصبحت عاجزة عن علاج المسائل العالمية الحرجية . وما يتهدّده الخطر رفاه الأجيال المقبلة . إن ديناستير ميشالينا تطالبنا ببيان : "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" ولكن هذا غير كاف في وقت يمكن فيه أن تدمر المدنية نفسها تدميراً ذاتياً بطريق آخر غير متوقعة تماماً .

إنتي اقترح - على سبيل المثال - أن نبحث معا ، حيثما كان ذلك ممكنا ، ببذل جهد قوي لتحويل صناعة السلاح إلى إنتاج مفيد للبيئة . والمؤتمر المقبل المعنى بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل سيدرس هذه المشكلة .

وأرى أنه ينبغي لمنظمتنا أن تجعل من الدفاع عن حقوق الإنسان ، وهو الحق الطبيعي غير القابل للتصرف الذي يولد مع الإنسان ، واحدا من أول أهدافها . ولم يعد كافيا أن تدّون هذه الحقوق أو أن تناقش حتى كيفية ضمانها على أحسن وجه . والذين خبروا هنا الاحتلال التدريجي لما يسمى "بالاشتراكية الموجدة الحقيقة" يعرفون تماما أنه بغير إعمال هذه الحقوق بطريقة تشمل الجميع ، فإن كل شء آخر في المجتمع يصبح حتما شيئاً أجوف أيضا .

وندرك ايها ان الفقراء والمنكوبين في العالم لن يتمتعوا بحقوق الإنسان ما لم تتحسن احوالهم المعيشية تحسنا كبيرا . وهكذا إن التقدم في هذين المجالين يقوم على الصلة المشتركة بينهما . إن تجاهل انتهاك حقوق الإنسان في أي مكان من العالم أمر غير مقبول من الناحية المعنوية والسياسية ، كما شهدنا في الماضي البعيد والقريب . إنما مقتضعون بأنه من غير الممكن التذرع بمبادئ السيادة وعدم التدخل عندما تتعلق القضية المثاررة بمنع وقوع انتهاكات وحشية ومتعمدة وجماعية لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية . وفي الواقع ، من الضروري تجاوز هذا الاتجاه . وبما أن لدى الأمم المتحدة السلطة الازمة ، يتبين لها أن تكون العين الساهرة على حقوق الإنسان في كل مكان من العالم ، ويتبين أن يكون بوسع النامي في جميع أرجاء العالم الاعتماد على قدرتها في التصدي لانتهاك هذه الحقوق .

كل هذا من قبيل الجدل العقيم : هل يمكن للأمم المتحدة أن تكون أفضل من جميع أعضائها ؟ إلا يقال لنا عاما بعد عام إن المنظمة ليس يومئها أن تحقق أكثر مما تسمح به الدول الأعضاء فيها ؟ وإن كان هذا محيانا ليس لنا الحق في انتقادها والسعى إلى إدخال تحسينات عليها ؟ اعتقاد إنما ستنكشف أن هناك أكثر من طريق يفضي إلى حلول أفضل في إطار الميثاق نفسه . إذ لم تستطع بعد إمكاناته الحقيقة . إن الميثاق يلزم جميع الدول الأعضاء بالعمل بطريقة تمكّن المنظمة من تحقيق أهدافها بنجاح .

ولا بد لمنظمتنا العالمية أن تكون أكثر من جميع أعضائها . ويجري أحياناً كثيراً تعزيز المصالح الوطنية الخامدة وأحياناً بطريقة شرمة ، مما يتناقض مع مصالحنا المشتركة . يتبين أن يكون بالإمكان الإبقاء على هذه المصالح في إطار معقول ومقبول بصورة متباينة . إن إخضاع مصالح الفرد للاحتياجات الدولية الأعلى يخدم أيضاً مصلحة الفرد نفسه . ولا يتبين أن ينطوي ذلك على أي فرق بين الدول الكبيرة والمفيرة ، أو بين الدول المتقدمة النمو والأقل نموا . إن ما تفرق بين أمم متعددة قوية وأمم متعددة ضعيفة ، وبين منظمة مسلولة ومنظمة فعالة هي بالضبط المسؤولية المتباينة والتسامح .

منذ عام اجتمعت الجمعية العامة في ظل إمارات على اندلاع حرب الخليج الفارسي . وفي هذا العام نجتمع في ظل عواقبها الصعبة . إن انتهاء التناحر التقليدي بين الشرق والغرب قد أسمى يقينا في إحلال السلم . وبهذا قاتم الأمم المتحدة بدور هام ، فقد ساعت في دحر العدوان واستعادة حكم القانون . وقد كان هذا اختبارا هاما لقدرة منظمتنا على التصدي لاي تهديد للسلم والأمن الدوليين ، ولقدرتها على التصدي لعدوان صارخ . إن الأمم المتحدة لم تفشل في هذا الامتحان ، وهذا يشجعنا تشجيعا كبيرا جدا . فمحبّي أن المنظمة لم تستطع الحيلولة دون وقوع العدوان ولم تجد حلّ دبلوماسيا لازمة . وحتى لم تستخدم الآلية الأمنية المنصوص عليها في الميثاق . ومع ذلك عملت الأمم المتحدة وفقا لروح الميثاق وماهت في تحقيق تعاون فعال بين مجلس الأمن وتحالف السلم . وهكذا فإن الأمم المتحدة قد قامت قطعا بدورها لحمل المعنى على التقهقر عندما واجه المجتمع الدولي .

إن مخاوف العام الماضي من أن استخدام القوة لإقامة العدالة من شأنه أن ينذر الأمم المتحدة قد اتضحت أنها مخاوف لا مبرر لها . وعلاوة على ذلك ، يبدو مرة أخرى أن من المحتمل أن تلجم الأنظمة الشمولية والاستبدادية إلى الحرب لتصعيد الصراعات ، بينما تتظل الديمقراطيات مثارات القانون والسلم . والعبرة من ذلك أنه لا يمكن لمن قد تسول له نفسه بأن يخدو حذو العراق أن يفعل ذلك دون عقاب ، وهذا يطبق أيضا على الاستعدادات الواضحة للقيام ب أعمال عدوائية . إن الاعتراضات القائمة على أمثلة السيادة وعدم التدخل يجب أن نطرحها جانبا . فهناك الكثير جدا في كفة الميزان . كل حالة مماثلة لحالة ميونيخ تؤدي إلى وقوع كوارث أكبر بكثير دائمة من الكارثة التي تسعى إلى منع وقوعها .

إن العبرة المستخلصة من حرب الخليج هامة جدا لأن الخليج ليس منطقة المراجع الوحيدة ؛ تتشعب صراعات قومية وعرقية حتى في أوروبا التي كانت تبدو في الماضي تبدو على الأقل مستقرة .

إن التطورات التي حدثت في العام الماضي قد أكدت مرة أخرى أن العدالة والأمن مترافقان لا ينفصلان . وإن أمننا المشترك يتوقف على تحركنا نحو الوحدة القائمة على

أمام المبادئ الإنسانية المعترف بها عموماً ، وهذا يشير إلى الاتجاه الذي يتبعه على الأمم المتحدة أن تسير فيه .

إن تنفيذ هذه المبادئ من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من القيام بدوراً أهم يومها وسيطاً في المصالح التي تشير كلّقنا جميعاً - في يوغوسلافيا وفي الشرق الأوسط أيضاً . اعتقاد أن عقد مؤتمر معنى بالشرق الأوسط ، وإلغاء القرار الذي يساوي المهيوبية بالعنصرية خطوتان في الاتجاه السلم .

إن وجود منظمة دولية قوية يمكن في حالات عديدة أن تؤثر في سلوك الدول ويفصل عن اللجوء إلى القوة التي هي الملاذ الأخير حقاً .

إن استعراض جدول أعمال الجمعية العامة عملية تبعث أحياناً على الأمس . إذ تراه سنة إثر سنة يحتوي على مجموعة من البنود المهمة الهدف الوحيد منها هو مناقشة قرارات بالية . فعلى سبيل المثال ، هل توجد عيارة منتناول عشرات القرارات المتعلقة بشرع السلاح ، وهي قرارات تتخذ عاماً إثر عام يشكلها الذي لا يتغير حقاً فقد تغيرت بصورة أساسية الحالة التي يجري فيها حل هذه المسائل . ودون التشكيك في التوايا الحسنة أو الامتناع بالجهود التفاوضية المستمرة ، أود أن أقول إن التائج الحقيقية لا تنسيم مع الجهد والموارد التي تتفق على هذه المسائل . فهذه الجهد لا تسفر إلا عن ملفات تضم مواد مطبوعة يعلوها الغبار ولا يقرأها أحد . إن المشكلات التي ذكرتها توا تتعلق بنشاط الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولما لا شك فيه أن أهم ظاهرة في العلاقة بين الشرق والغرب تتمثل في القضاء على ثنائية الاستقطاب . غير أن ما يتبين أن يكون مفيداً حقاً للأمم المتحدة في المجال الاقتصادي هو الانهيار الكامل لنظام كان قائماً على فكرة إعادة التوزيع الإداري لممتلكات الأغنياء لمنفعة الفقراء .

ومع ذلك فإن الأمم المتحدة ما برجت تجعل انشطتها قائمة إلى حد كبير على هذه الفكرة . إن هذه الفكرة لا تزال ماثلة في المفهوم الحالي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي حشد من الوثائق الأخرى . إنه طريق غير شافع . إن بلدان أوروبا الوسطى

وأوروبا الشرقية تعرف من تجربتها الخاصة أن هذا النظام يؤدي في أفضـل حالاته إلى الركود ، ولكن من المحتمل أن يؤدي إلى تداعـع عام لا يمكن وقفـه . إن تشيكوسلوفاكـيا للاسف تؤكـد ذلك ؛ فـهي الـيـوم تحـتل مـكانـا بين أقلـ الـبلـدان نـموا ، وـشـائـها شـانـ العـديـد منـ الـبلـدان ، تـشـعـرـ بـأنـ هـنـاكـ حـاجـةـ مـتـزاـيدـةـ وـمـلـحةـ إـلـىـ المسـاعـدةـ الـاجـنبـيةـ . وـمعـ ذـلـكـ فـيـانـ مـوقـفـناـ يـقـومـ عـلـىـ فـرـضـيـةـ مـفـادـهاـ أـنـهـ لـاـ يـمـكـنـ لـلـمـسـاعـدةـ أـنـ تـكـوـنـ مـصـدرـ شـراءـ دـائـماـ . وـلـاـ يـمـكـنـهاـ إـلـاـ أـنـ تـسـهـمـ فـيـ الإـصـلـاحـاتـ الـاسـاسـيـةـ التـيـ تـمـكـنـتـاـ مـنـ تـكـوـينـ شـروـوتـناـ بـأـنـفـسـنـاـ .

ذـلـكـ لـاـ يـعـنيـ أـنـاـ غـيرـ حـسـامـينـ إـزـاءـ الـمـتـطلـبـاتـ وـالـاحتـيـاجـاتـ الـعـادـلـةـ لـلـبـلـدانـ النـاسـيـةـ . فـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ الصـعـوبـاتـ التـيـ تـمـرـ بـهـاـ نـرـيدـ أـيـضاـ أـنـ نـسـهـمـ فـيـ مـسـاعـدـتـهـاـ بـأـكـبـرـ قـدـرـ مـمـكـنـ مـنـ الـفـعـالـيـةـ . وـعـلـىـ التـنـقـيقـ مـنـ أـسـلـافـيـ ، فـيـاتـيـ لـسـتـ مـوـجـودـاـ هـنـاـ لـلـامـسـتـشـهـادـ بـبـيـانـاتـ خـاطـئـةـ عـنـ حـجمـ مـسـاعـدـتـهـاـ الـاجـنبـيةـ . إـنـ هـذـهـ مـسـاعـدـةـ مـسـتـكـونـ مـتـواـضـعـةـ فـيـ الـوقـتـ الـحـالـيـ . وـمـهـمـاـ يـكـنـ عـلـيـهـ الـأـمـرـ سـتـوجـهـ الـمـسـاعـدـةـ بـصـورـةـ وـاضـحةـ تـحـوـيـ بـرـامـجـ التـنـمـيـةـ الـفـعـالـةـ فـيـ إـطـارـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـسـتـعـملـ عـلـىـ زـيـادـتـهـاـ مـاـ أـنـ تـسـمـعـ بـذـلـكـ ظـرـوفـنـاـ الـاقـتصـاديـةـ .

ولكتنا قلقون جداً إزاء أوجه القصور في برامج الأمم المتحدة . إن نسبة مئوية كبيرة من الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية تلتها بيروقراطية منظمة وبيروقراطيات البلدان المتلقية ، ولا يبقى إلا القليل للتنمية نفسها . ونحن جميعاً نعرف عن بعض التقييم التي لا تنتهي ، والتي تبذل كل ما في وسعها لتفادي مسألة هامة واحدة - وهي تقييم حقهما ذاته . ولا يمكننا أن نقبل التنسيق غير الكافى القائم بين المكونات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة . ونحن مرتبكون تماماً بسبب درجة الازدواجية - إذا كان هذا حقاً التعبير الصحيح ، لا لوكالتين ولكن لثلاث وكالات أو أكثر من وكالات الأمم المتحدة لها مكاتب متفرقة في نفس البلد ، حيث تعالج كل منها على حدة مشكلاتها ولكنها نظراً لتشتت الجهود والموارد لا يحل شيء في الواقع .

إننا نشعر جميعاً بالحاجة إلى أن تتکيف منظمتنا مع المتطلبات الجديدة والمطالب المتزايدة المفروضة على انشطتها . ولهذا السبب لا مفر من إجراء تغييرات في كل مكان : في تكوين هيئات الأمم المتحدة ، وفي العلاقات المتباينة والطريقة التي تعمل بها ، ومدى ملطة الأمين العام ، ومركز الأمانة العامة ، وتمويل الأمم المتحدة . ولكن التغييرات لا تعتبر مفيدة إلا إذا أدت إلى شيء يمكن الاستدلال منه على أنه أفضل . وعما يشجعني أن بعض هذه التغييرات تتم بالفعل . ونحن عازمون على مساعدتها بكل الطرق المحكمة .

وإني أفكر ، بصفة خاصة ، في الانتقال من المبارزات الدعائية إلى المفاوضات الواقعية ، ومن مجرد التعداد الآلى للآصوات إلى جهود تسعى إلى تحقيق توافق الآراء . ويشيفي أن تحسن هذه الجهود الظروف لاستخدام الدبلوماسية الوقائية وربما أيضاً قبول فكرة محكمة التحكيم ، التي قد تتحول إلى آلية هامة لحل النزاعات . إن آراء الدول الأعضاء تبين أيضاً تغييرات إيجابية . وإننا نشعر بالسعادة لأن أعضاء مجموعة السبع أكدوا في جلسة تموز/ يوليه في لندن عزمهم على تعزيز الأمم المتحدة وتحويلها إلى أداة أكثر قوة وفعالية للسلم ، والأمن الدولي وحماية حقوق الإنسان .

وبطبيعة الحال ، نحن ندرك أنه ليس من السهل الاتفاق على العقبات التي تمنع الأمم المتحدة من العمل بمزيد من الفعالية ، وبالتالي الاتفاق على ما يتبين تغييره . وإن دور الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على سبيل المثال ، موضوع للمناقشة . ونعتبر أن مبدأ الإجماع بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مبدأ دائم . ولم نعد حاجة لأن تخش الخصومات الأيديولوجية التي متؤدي إلى استخدام حق النقض . وفي الحقيقة لا تصبح سلطة النقض أداة للاتفاق ، لانه يفرض على مستخدمي تلك السلطة السعي من أجل إيجاد حلول بتوافق الآراء ، إلا الآن .

ومع ذلك ، يتبين إجراء عدد من التغييرات الأخرى على الغور . وإن رؤية وزارة الخارجية يعرضون موافق بلادهم يوماً بعد يوم حول كل بند من بنود جدول الأعمال في قاعة شبه خالية أمر يثير القلق . ويتبين أن تتمكن من توزيع المواقف كتابة قبل الجلسات وتكرر الجلسات للمشاكل التي تتعلق كاملاً حقا . وبذلك الإجراء من شأن الجميع أن يحضروا بسرور . ومن الممكن ، على سبيل المثال ، الجمع بين اللجنة السياسية الخاصة ولجنة تصفيية الاستعمار للجمعية العامة . ويتبين أن تقيم بجدية الفائدة المستمرة للهيئات الأخرى التي تقوم بمناقشات شكلية والتي تعمل لأن سبببقاء الأمم المتحدة كله مرتكز في وجودها . ومسألة فعالية جدول أعمال الجمعية العامة موضوع عاجل تماماً أيضا . وأن تنفيذ هذه التغييرات من شأنه أن يعيد الحياة إلى صياغة الأمم المتحدة ، ويجعل تنفيذها غير ضروري .

تقرب منظمتنا من الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها . وإن التغييرات الرشيدة والمعتمدة يمكنها أن تؤدي إلى بعث هام في تلك الذكرى السنوية .

لقد تقدم رئيسنا فاسلاف هفيل في براغ ، في حزيران/يونيه الماضي ، ببعض أفكار حول الروح اللازمة لمواجهة وتشكيل عصرنا المتغير بسرعة . وأعتقد أن يومينا أن تجري التغييرات التي اقترحتها بهذه الروح ، ومن ثم ، ختاماً ، أود أن أقتبس من ملاحظة الرئيس هفيل . قال :

"في حقيقة الامر ادهشتنا جميعا عجلة ونطاق المهمة التي تتحقق من نطاق الامل الناشئ امامنا .

"فما الذي يتبع عن كل هذا ؟ انتي اقول شيئا : اولا ، الالتزام بعدم التراجع عن اتخاذ القرارات الجذرية وغير التقليدية التي تدفعنا الى الامام في المستقبل البعيد وتعدنا له ؛ وثانيا ، الالتزام بفهم الطريق الشاق والصعب ، الذي يهدو في بعض الاحيان بالغ الخطورة بسبب غموضه ، والذي توجد فيه ، والذي يتطلب علينا ان نتخد بشانه قراراتنا" .

رفعت الجلسة الساعة ١٣٠٠